

الفصل الرابع:

المباحث النحوية

المبحث الأول: الخلاف النحوي

((اشتد الخلاف بين علماء المدرستين البصرية والكوفية بشكل واضح في زمن سيويوه والكسائي، من خلال المناظرة التي جرت في مجلس الرشيد والتي عرفت بالمسألة الزنبرية))⁽¹⁾، ((فالخلاف بين علماء المدرستين في بدء نشوئه كان هائلاً، وذلك على شكل مناظرات ومحاورات في المسائل العلمية، والأخذ بوجهات النظر))⁽²⁾، ولكن سرعان ما أخذ الخلاف طابعاً آخر يمتاز بالتعصب والتنافس العلمي⁽³⁾.

وقد اتسع الخلاف أكثر في زمن المبرد وثلعب، حتى أصبح من المسائل المعقدة في النحو العربي، لأن البصريين انتهجوا منهجاً خاصاً في تعبيد القواعد في حين خلفهم الكوفيون في عدد من القواعد، وقد ترتب على هذا للخلاف ظهور مصطلحات بصرية وأخرى كوفية، فصار الذي يأخذ بأراء البصريين بصرياً، والذي يأخذ بأراء الكوفيين كوفياً⁽⁴⁾.

ومن أهم سمات النحو الكوفي أنه يعتمد على كل ما سعه وإن كان قليلاً، فهم يعتنون بالمثال الواحد، أما للنحو البصري فقد اعتمد على السماع من العرب النقات في أثناء تدوينهم اللغة، ثم وضعوا الأقيسة على الكثير المطرد من كلام العرب. وقد ظهر الخلاف بين العلماء قديماً وحديثاً لأسباب⁽⁵⁾:

- (1) جهود الكرماني النحوية واللغوية: 194.
- (2) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: د. رشيد العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1969: 174.
- (3) ينظر: الإحصاف والخلاف النحوي بين المذهبين: محمد خير الحلواني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1970: 16-17.
- (4) جهود الكرماني النحوية واللغوية: 194.
- (5) ينظر: الخلاف النحوي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: بتول عبد الله العيثاوي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2003: 9.

1. إن آيات القرآن الكريم ليست كلها محمولة على ظاهرها، مما حدا بالعلماء إلى تأويلها، ولذلك ظهر الخلاف.
 2. اختلاف آراء العلماء في المسائل العلمية له أثر كبير في ظهور الخلاف، إذ إن العلماء اختلفوا في الاعتلال، لما اتفقت العرب عليه، كما أنهم اختلفوا أيضا فيما اختلفت للعرب فيه، وكل له مذهبه، وإن كان بعضه قويا، وبعضه ضعيفا⁽¹⁾.
 3. اختلاف اللهجات أدى بدوره إلى اختلاف الاستنتاجات اللغوية، وبناء الأحكام عليها، إذ إن الفصاحة ليست واحدة.
 4. دلالة الألفاظ من حيث كونها دالة على الاسمية أو الفعلية أو الحرفية.
- أما موقف ابن المصنوف في كتابه من الخلاف النحوي، فهو لا يختلف كثيرا عن سبقه من النحاة المتأخرين حتى عصره للقرن السابع الهجري، إذ يتضح من خلال المسائل التي عرضها في شرحه أنه كثيرا ما يورد آراء البصريين والكوفيين، فكان منهجه قائما على انتقاء المسائل وتطبيقها على ما ورد في شرحه، وهذا بالتأكيد يدل دلالة واضحة على إطلاعه الواسع على الخلاف النحوي بين المدرستين.
- ولا ريب أننا لا نستطيع أن نحدد المدرسة النحوية التي ينتمي إليها ابن المصنوف إلا من خلال الوقوف على المسائل الخلافية التي عني بها في شرحه شعر المتنبّي وأبي تمام، ويمكن تقسيم ذلك على قسمين:

(1) ينظر: مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1980: 73.

1. إيراد أحد القولين: البصري أو الكوفي:

أ. إيراد الرأي البصري:

عند شرحه قول لمتنبي:

لَأَنِّي كَلَّمَا فَارَقْتُ طَرِي □ بَعِيدٌ بَيْنَ جَفْنِي وَالصَّبَاحِ

قال: يجوز رفع (بين) ونصبه، فالرفع أقوى عند البصريين وهو مثل

قوله تعالى ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾⁽¹⁾، يجعلون (بين) فاعلا، ويكون في بيتأبي الطيب مبتدأ، ويجوز نصبه على إضمار فعل كأنه قال: بَعُدَ وَوَقْتُ بَيْنَ جَفْنِي وَالصَّبَاحِ⁽²⁾.

والذي يبدو لي أن (بين) في قول لمتنبي منصوبة على رأي من أجاز

حذف (ما) وهي في معنى: الذي أو التي، وذلك مذهب كوفي والتقدير: بعيد ما

بين جفني....

وعند شرحه قول أبي تمام:

هُمُ عَظْمَى الْأَثَافِيِّ مِنْ نِزَارٍ □ وَأَهْلُ الْمَضْبِ مِنْهَا وَالنَّجَادِ

قال: ((إن كثيرا من البصريين يرون أن لياء في (الأثافي) مخففة في

الجمع))⁽³⁾، والذي يبدو لي أن (الأثافي) جمع (أثافية) وهي ما يوضع عليه القدر، وياء(أثافي) يجوز فيها أمران: للتشديد وللتخفيف⁽⁴⁾، وربما خففت مراعاة للوزن الشعري:

وعند شرحه قول لمتنبي:

هَذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَّتْ رَأْسِيَا □ ثُمَّ انْتَشَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ كَسِيَا

(1) سورة الأتعام: من الآية 94.

(2) النظام: 256/5.

(3) النظام: 302/5.

(4) ينظر: مختار الصحاح: 84 (ثي).

قال: ((إن حذف (يا) مع (أي) إجحاف، وذلك لا يجوز عند البصريين))⁽¹⁾، والذي يبدو لي أن رأي البصريين صائب، إذ إن التحويين ينكرون حذف حرف النداء من الاسم المنادى، إذا كان اسم إشارة أو غيره⁽²⁾.

ب. إيراد الرأي الكوفي:

ذكر ابن المصنوف رأي الكوفي ورجحه في حالة تنازع عاملين على معمول واحد، فعند شرحه قول المتنبي:

جَمَدَ الْقِطَارُ وَلَوْ رَأَتْهُ كَمَا تَرَى □ بُهَّتْ فَلَمْ تَتَّبَعْهُ الْأَنْوَاءُ

قال: ((الأنواء: يجوز أن يكون فاعل كل واحد من (رأته) و(بهتت) و(تتبعس) وأن يكون فاعل (رأته) أولى، وهو رأي للكوفيين؛ لأنه لو عمل الأقرب وهو تتبعس صار في الكلام إضمار قبل للذكر في موضعين، وهو جائز للعلم به))⁽³⁾.

((إذ ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو: أكرمني وأكرمت زيدا، وأكرمت وأكرمني زيد، إلى أن إعمال للفعل الأول أولى، وذهب للبصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن إعمال للفعل الأول أولى، والدليل على ذلك للنقل والقياس))⁽⁴⁾. وذكر رأي للكوفيين في نصب (الأمم) على الظرف مع وجود الألف واللام، فعند شرحه قول المتنبي:

وَأَوْسَعُ مَا تَلْقَاهُ صَدْرًا وَخَلْفَهُ □ رِمَاءٌ وَطَعْنٌ وَالْأُمَامَ ضِرَابُ

(1) النظام: 357/9، تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: اختصار أبي المرشد المعري، حققه د. مجاهد محمد محمود الصواف، ود. محسن غياض، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، د.ت: 135.

(2) ينظر: أسرار النحو: ابن كمال الباشا (ت 940هـ)، تحقيق د. أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمان، د.ت: 228.

(3) النظام: 404/1، وينظر: الموضوع: 148/1-149.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 83/1.

قال: ((نصب الأمام على الظرف، وإن كان فيه الألف واللام، وهو ظرف مكان، لأنه مبهم على كل حال بمنزلة أمامه، فكانه قال: وأمامه، فجعل الألف واللام بدلا من الإضافة على مذهب للكوفيين))⁽¹⁾.

وعند شرحه قول للمنتبى:

مُسْتَرَخَصٌ نَظَرَ إِلَيْهِ بِمَا بِهِ □ نَظَرَتْ وَعَثْرَةُ رِجْلِهِ بِبِدْيَاتِهَا

قال: ((مسترخص: مبتدأ وإن كان نكرة؛ لأنه في موضع يسترخص ونظر فاعله، وهذا على مذهب الأخص والكوفيين، ويجوز أن يكون (نظر إليه) مبتدأ))⁽²⁾. فعند شرحه قول المنتبى:

وَطَائِرَةٌ تَتَّبِعُهَا الْمَنِيَا □ عَلَى آثَارِهَا زَجَلُ الْجَنَاحِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((ويرفع زجل على الابتداء، وفي مذهب سعيد بن مسعدة متعلق بالاستقرار، ونحوه على رأي الكوفيين؛ لأنه خبر الصفة.. وخلاصة إعرابه: رفع (زجل الجناح) على أنه خبر مبتدأ، و(على آثارها) للخبر، ويجوز نصبه على الحال))⁽³⁾.

2. إيراد القولين البصري والكوفي معا من دون ترجيح:

يذكر ابن المستوفي آراء البصريين والكوفيين معا في المعاملة للواحدة من دون أن يرجح أحدها على الآخر، فعند شرحه قول المنتبى:

طَوَى الْجَزِيرَةَ حَتَّى جَاءَنِي خَيْرٌ □ فَرِغْتُ فِيهِ بِأَمَالِي إِلَى الْكَذِبِ

قال: في رفع (خبر) خلاف بين البصري والكوفي، وقال: خبر مرتفع بـ(جاعني)، وفي طوى ضمير على شريطة التفسير، هذا من قول أصحابنا وفي قول الكوفيين هو مرفوع بـ(طوى)، وضميره في جاعني⁽⁴⁾.

(1) للنظام: 326/4، الموضح: 431/1.

(2) للنظام: 85/5.

(3) للنظام: 262/5، الموضح: 59/2.

(4) ينظر: للنظام: 44/4، وينظر: الموضح: 251/1-252.

ومن ذكره الخلاف بين البصريين والكوفيين دون ترجيح الاختلاف في أصل كلمة (لَهْنَك) الواردة في قول المتنبّي:

أَرْبَعًا فِي تِسْعِ عَشْرَةَ حِجَّةً □ حَقًّا لَهْنَكُ لِلرَّبِيعِ الْأَزْهَرُ

قال: قوله ((لَهْنَك)) هذه للكلمة تستعمل في اللقم، فقال للبصريون: الهاء بدل من همزة إن، والأصل أن تكون للام التي في الخبر قبل إن، فلما غيّرُوا الهمزة جاؤوا باللام وقال الكوفيون المعنى لله إنك، وإذا استعملوا هذا اللفظ جاؤوا في الخبر باللام تارة، وحذفوها أخرى⁽¹⁾.

وقد نكر العلماء ثلاثة أوجه في أصل كلمة (لَهْنَك)⁽²⁾:

1. أنها في الأصل (لإنك)، فأبيلت الهمزة هاء، كما قالوا في إِيَّاكَ هِيَاك.
 2. أن أصلها (لاه إنك) أي والله إنك.
 3. ذهب الفراء إلى أن أصلها (والله إنك)، فحذف الواو وإحدى اللامين من (والله)، وحذف الهمزة من إن، ((وهذا الرأي فيه من التعسف أكثر مما في الرأي الثاني، والصواب الأول، لوروده في شعر العرب المحتج به))⁽³⁾.
- وعند شرحه قول أبي تمام:

عَلَّ الْمُرُورَةَ الصَّحَايِحَ عَزْمُهُ □ بِالْعَيْسِ إِنْ قَصَدَتْ وَإِنْ لَمْ تَقْصِدْ

قال: ((إذ رويت (المروارة) بكسر التاء، فهي جمع على رأي أهل الكوفة؛ لأنهم يرون حذف الألف في مثل (حبركي) إذا تَوَّأ أو جمعوا مؤنثه، فيقولون في (حبركي) حبركان، ورأي البصريين أن يقولوا: حبركيان))⁽⁴⁾.

(1) النظام: 77/8.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 210/1 (للهامش).

(3) نفسه: 210/1-211.

(4) النظام: 62/6. يقال: أرض مروارة: إذا كانت خالية لا شيء فيها.

3. إيراد القولين البصري والكوفي مع ترجيح الزاي البصري:

ظَلَّتْ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَيْدٍ □ نَضِجَةٌ فَوْقَ خَلْبِهَا يَدُهَا

قال: ((اليد مرفوعة بالابتداء في ظاهر مذهب البصريين، وبمعنى الاستقرار على رأي سعيد بن مسعدة، وبخبر الصفة على رأي الكوفيين.. والأول هو الأجود))⁽¹⁾.
وبعد هذا العرض لطائفة من المسائل التي تناولها ابن المستوفي في شرحه، والمتعلقة بالخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، تبين أن نزعة ابن المستوفي نزعة بصرية، والدليل على بصريته أنه كان يكرر عبارات تصرح ببصريته، مثل: هذا من قول أصحابنا⁽²⁾، ونحن نأباه⁽³⁾، هذا رديء عند البصريين⁽⁴⁾، فمثلا عند شرحه قول المتنبي:

وَحَمْدَانُ حَمْدُونَ وَحَمْدُونَ حَارِثٌ □ وَحَارِثٌ لُقْمَانٌ وَلُقْمَانٌ رَاشِدٌ

قال: ((وترك صرف حمدون وحارث ضرورة، وقد أجازاه الكوفيون ونحن نأباه))⁽⁵⁾، إذ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب الأخفش وأبو علي الفارسي من البصريين، وذهب للبصريون إلى أنه لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر⁽⁶⁾.

(1) النظم: 414/6، وينظر: الموضح: 123/2.

(2) نفسه: 44/4.

(3) نفسه: 363/6.

(4) نفسه: 105/8.

(5) نفسه: 363/6.

(6) ينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف: 493/2.

المبحث الثاني: المصطلح النحوي

للمصطلح النحوي أهمية كبيرة في معرفة مراحل تطور اللغة، فضلا عن كونه المرحلة الأخيرة لأي علم من العلوم بصورة عامة.

وقد شمل الخلاف بين المدرستين للبصرية والكوفية الخلاف في استعمال المصطلح النحوي، إذ مال الكوفيون إلى استعمال مصطلحات، غير المصطلحات التي استعملها البصريون، وكتبت لها السيادة في النحو العربي⁽¹⁾. فظهرت تبعاً لذلك مصطلحات خاصة بنحوي البصرة، وأخرى خاصة بنحوي الكوفة وثالثة مشتركة بينهم⁽²⁾.

والاصطلاح بدوره يجعل للألفاظ ملولات جديدة غير ملولاتها اللغوية أو الأصلية، فالسيارة في اللغة تعني لفاظة، أما عند الفلكيين فإنها تعني أحد الكواكب السيارة التي تسير حول الشمس، وفي الاصطلاح الحديث هي العربية ذات أربع عجلات (الأوتوموبيل)⁽³⁾.

((لقد مرت للمصطلحات النحوية بالمراحل التي مرت بها مسائل النحو، فلم تظهر إلى عالم الوجود كاملة ناضجة بالمفهوم والشكل والصيغة التي نراها الآن، فبدأت أولاً كما بدأت العلة والقياس والعامل وطرق التصريف واسعة، ولكنها ما لبثت على طول للعهد أن نمت ونضجت ثم استقرت على أسماء، على أن بعض هذه المصطلحات قد اعتراها التبدل والتغيير بظهور مدرسة الكوفة بعد قرن من الزمن على نشوء للمدرسة للبصرية))⁽⁴⁾.

(1) ينظر: المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، 1976: 165-167،

المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1981: 162.

(2) ينظر: مدرسة الكوفة: 305.

(3) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في التقديم والحديث: للأثير مصطفى الشهابي، نشر معهد

الدراسات العربية العالية، 1955: 6.

(4) للمبحث النحوي وللغوي عند علم الدين للماوي: 243.

إن كلا الفريقين البصري والكوفي صدر في وضع مصطلحاته النحوية عن منهجه في دراسة النحو⁽¹⁾، فالطابع العقلي هو السمة البارزة لأغلب المصطلحات البصرية، على حين أغلب الطابع اللغوي على المصطلحات الكوفية.

ومن هنا يكمن الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي بسبب عدم استقراره عند أئمة النحو حتى القرن الرابع الهجري، حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا المصطلح بصري وذلك المصطلح كوفي⁽²⁾. وأصبحت هذه المصطلحات فيما بعد ذات ملول واضح عند علماء العربية، فضلا عن استخدامهم أكثر من مصطلح للملول الواحد، فأصبح ذلك دافعا للباحثين المحدثين إلى دراسة المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، وبيان ملولاتها وتأصيل نسبتها⁽³⁾.

والماتمل في كتاب النظام يجد أن ابن المستوفي قد استعمل مصطلحات كتاب المدرستين، ولم يقتصر على أحدهما من دون أن يصرح بأن ذلك المصطلح بصري، وذلك كوفي، ومن المصطلحات للنحوية المبنوثة في شرحه:

1. الخفض والجر:

الخفض مصطلح كوفي⁽⁴⁾، يقابل الجر عند البصريين، وهو من مصطلحات الخليل⁽⁵⁾، وكان يحدده بالمنون من الأسماء فقط، إلا أن الكوفيين توسعوا في استعماله في الكلمات المنونة وغير المنونة، على حين أن الخليل قصر استعماله على المنون فقط،

(1) ينظر: مدرسة الكوفة: 303 وما بعدها.

(2) للمصطلح النحوي ونشأته وتطوره: 154-162، وينظر: المصطلح النحوي عند ابن خالويه (ت 370هـ)، دراسة نحوية موازنة: صباح حسين محمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الموصل، 1418هـ-1997: المقدمة: ب، ج.

(3) صلاح الدين الصفدي (ت 764هـ)، نحويا في كتابه الغيث المسجم في شرح لامية العجم: لمياء أحمد الدباغ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002: 216.

(4) الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف، مصر، 1975: 82/2، وابن الناظم النحوي (ت 686هـ): محمد علي حمزة، دار التربية، بغداد، 1974-1975: 266.

(5) العين: 213/2.

وقد استعمل ابن المستوفي هذين المصطلحين دون أن يقتصر على أحدهما، فمن استعماله مصطلح الجر عند شرحه قول أبي تمام:

تَعْلَمُ كَمْ اِثْرَعَتْ صُدُورُ رِمَاحِهِ □ وَسُيُوفِهِ مِنْ بِلْدَةِ عَنْرَاءِ⁽¹⁾

قال: ((والرواية المشهورة (وسيوفه) بالرفع، والجر أجود معنى، لأنه لما جعل للرماح صدوراً صار الأولى أن يكون للسيوف صدور؛ لأن استعماله للصدور للسيوف أكثر من استعمالها للرماح، وكلا روايتي الرفع والجر في قوله (سيوفه) جائز حسن، والجر أحسن لما ذكرته))⁽²⁾.

ومن استعماله الخفض عند شرحه قول المتنبي:

وَمِنْ قَبْلِ النِّطَاحِ وَقَبْلَ يَابِي □ تَبِينُ لَكَ النِّعَاجُ مِنَ الْكِبَاشِ

قال نقلاً عن الواحدي: ((وقبل) رواه الخوارزمي: نصبا على الظرف، ورواه غيره خفضاً بالعطف على ما قبله))⁽³⁾.

2. الحال والقطع:

الحال: مصطلح بصري⁽⁴⁾، وهو الأكثر انتشاراً من استعمال ما يقابله بالمصطلح الكوفي وهو للقطع⁽⁵⁾، وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين لكنه أكثر من ذكر مصطلح الحال، فقد جاء استعماله مصطلح للقطع عند شرحه قول المتنبي:

(1) رواية التبريزي (وسيوفه) بالرفع والجر.

(2) للنظم: 218/1.

(3) نفسه: 23/10.

(4) في النحو: لغدة الأمفهانى، تحقيق د. عبد الحسين الفنتلى، مجلة المورد، بغداد، العدد 3،

1394هـ-1974: 238، والمدارس النحوية أسطورة وواقع: د. إبراهيم السامرائى، ط1، دار

للفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1987: 130-131.

(5) ينظر: مجالس ثعلب: أبو العباس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، دار

المعارف، مصر، 1969: 143/1-146.

وَتَرَى الْفَضِيلَةَ لَا تَرُدُّ فَضِيلَةً □ الشَّمْسُ تُشْرِقُ وَالسَّحَابُ كَنُهَوْرًا⁽¹⁾

قال: ((قوله: (وترى) أي وترى للباكية الفضيلة التي لا ترد فضيلة، فيكون موضع (لا ترد) نصبا على القطع على مذهب الكوفيين، وتتصب فضيلة علي أنه مفعول ثانٍ أي: الفضيلة التي لا ترد هي الفضيلة على الحقيقة))⁽²⁾.

أما استعماله مصطلح لحال فقد ورد كثيرا في كتابه، فعند شرحه قول المتنبي:

وَخَرَقَ مَكَانَ الْعَيْسِ مِنْهُ مَكَائِنَا

مِنَ الْعَيْسِ فِيهِ وَإِسْطُ الْكُورِ⁽³⁾ وَالظَّهْرُ

قال: ((قوله (فيه) حال من العيس، وهي معلقة بمحذوف، أي: من العيس كائنة فيه، والضمير راجع إلى خرق))⁽⁴⁾.

ونلاحظ أحيانا أن ابن المستوفي قد يذكر هذين المصطلحين (القطع والحال) في مسألة واحدة⁽⁵⁾.

3. التفسير والتمييز:

التمييز: هو مصطلح بصري⁽⁶⁾، يطلق عليه اسم التفسير⁽⁷⁾، وقد استعمل ابن المستوفي التفسير تارة والتمييز تارة أخرى، ولكنه أكثر من استعمال مصطلح التمييز، فعند شرحه قول أبي تمام:

(1) رواية الوندي: تترى، ورواية أبي الفتح ترد، والكنهور: القطع العظيمة من السحاب، النظام: 126/9.

(2) النظام: 126/9.

(3) الكور: الرجل، وواسطه حيث يكون للراكب فيه، للنظام: 20/9.

(4) للنظام: 20/9.

(5) نفسه: 188/4.

(6) الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، للنجف، 1393هـ—

1973: 286/1، وينظر: المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، مطبعة بغداد، 1406هـ—

1986: 254.

(7) مجالس ثعلب: 425/2.

مَنْ نَالَ مِنْ سُؤْدِدِ زَاكِ وَمِنْ حَسْبٍ

مَا حَسَبُ وَاَصِفُهُ مِنْ وَصَفِهِ حَسَبًا

قال: ((نصب (حسبا) على التفسير...))⁽¹⁾، ونكر مصطلح التمييز عند شرحه

قول المتنبي:

كَفَى عَجَبًا أَنْ يَعَجَبَ النَّاسُ أَنَّهُ □ بَنَى مَرَعَشًا تَبًّا لِأَرَائِهِمْ تَبًّا

قال: (((عجبا) تمييز لو مفعول...))⁽²⁾، ونكر هذا للمصطلح مرات عديدة في

كتابه⁽³⁾.

4. الصفة والنعته:

مصطلحان لشيء واحد وهو⁽⁴⁾: ((الاسم أو ما في معناه الذي يتبع ما قبله لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض لو في معرفة، أو مدح أو ذم أو ترجم أو توكيد مما يدل على حليته أو نسيه أو قطعه، أو خاصة من خواصه بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه))، أو هو: ((الاسم للدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل))⁽⁵⁾.

إنن للتحويون استعملوا مصطلح النعت؛ للدلالة على الصفة، إلا أن ابن فارس ينسب للخليل قوله: إن النعت لا يكون إلا في محمود، وإن للصفة قد تكون فيه وفي غيره⁽⁶⁾. والذي نجده عند البصريين والكوفيين أنهم اشتهروا في استعمال هذين للمصطلحين معا، وإن قلوا إن النعت مصطلح كوفي، والصفة مصطلح بصري⁽⁷⁾،

(1) للنظام: 76/3.

(2) نفسه: 318/3.

(3) نفسه: 5/2، 245/4، 372/5، 93/9.

(4) شرح جمل الزجاني: ابن عسقول، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة

والنشر، جامعة الموصل، ط1، 1404هـ-1984: 193/1.

(5) الرابع في كتابي سيويوه: د. عدنان محمد سلمان، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991: 11.

(6) ينظر: لصاحبي في منه اللغة: 88.

(7) مدرسة الكوفة: 314.

وليس من الصحيح قول من ذهب إلى أن النعت مصطلح كوفي، وذلك لوروده عند البصريين كما ورد ذلك عند سيبويه⁽¹⁾، والذي يبدو لي أن البصريين قد استقروا فيما بعد على استعمال مصطلح الصفة، واستقر الكوفيون على استعمال مصطلح النعت. وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين، فقد ذكر مصطلح النعت عند شرحه قول أبي تمام:

مالي أرى جَبَّأً سَوَقًا وَآلَسْتُ أرى

سَوَقًا وَمالي أرى سَوَقًا وَلَا جَلْبُ

قال: ((وقوله: (سوقاً) بفتح السين مصدر جعله نعتاً للجلب؛ لأنه يساق))⁽²⁾.

ومن استعمله مصطلح الصفة، عند شرحه قول المتنبي:

سَوَافِكُ مَا يَسَدُّ عَنْ فَاصِلَةٍ □ بَيْنَ طَرِيٍّ الدِّمَاءِ وَالْجَامِدِ

قال⁽³⁾: سوافك بالجر صفة لـ (خطية) في البيت السابق⁽⁴⁾، وبالرفع صفة

لـ (كل) في البيت السابق نفسه.

5. الحشو والزيادة:

الزيادة واللغو من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين⁽⁵⁾،

فقد ذكر مصطلح الزيادة عند شرحه قول أبي تمام:

وَأكِيدِي يَوْشِكُ الرَّقِيبُ بِأَنْ □ يَمْتَعْنِي أَنْ أَقُولَ وَأكِيدِي

قال⁽¹⁾: للشعراء تجترئ على زيادة الباء مع أن وغيرها، إلا أنها مع غيرها يقل،

وذكر مصطلح الحشو عند شرحه قول المتنبي:

(1) الكتاب: 421/1-423.

(2) للنظام: 107/3.

(3) نفسه: 424/7.

(4) وكل خطية متقنة يهزها مارد على مارد

(5) شرح للمفصل: ابن يعيش (ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، دت:

لِسَانِي وَعَيْنِي وَالْفُؤَادُ وَهَمِّي □ أَوْدُ اللَّوَايِ ذَا اسْمِهَا مِنْكَ وَالشَّطْرُ

فقد⁽²⁾ ذكر في أحد الآراء أن (ذا) حشو، كما يقال: ومن ذا الذي يفعل كذا، وقد

ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين في الجمالة الواحدة⁽³⁾.

6. الكناية والضمير:

للضمير أو المضمّر، مصطلح بصري⁽⁴⁾، أما الكوفيون فيسمون الضمير

بـ(الكناية أو المكنى)⁽⁵⁾، والذي يبدو لي أن النحاة البصريين والكوفيين قد اقتبسوا هذا

المصطلح (الضمير) من الخليل⁽⁶⁾.

أما ابن المستوفي فنراه يذكر هذين المصطلحين فقد ذكر مصطلح الضمير عند

شرحه قول أبي تمام:

أَكْفَاءُ تَلِدُ الرِّجَالَ وَالْمَا □ وَكَدَّ الحُتُوفُ أَسْوَدًا وَأَسْوَدًا

(1) النظام: 268/6.

(2) نفسه: 53/9.

(3) نفسه: 413/6.

(4) مدرسة الكوفة: 314، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، 142، 174.

(5) شرح الفاكهي المسمى (مجيب الندا على المقدمة المسماة ببيل السعدي)، للفاكهي، مصر،

1307هـ: 28/1، وينظر: للموفي في النحو الكوفي: لتكنغراوي (ت 1349هـ)، تحقيق محمد

بهجت البيطار، دمشق، ديت: 23.

(6) ينظر: للمصطلح النحوي في كتاب الأصول دراسة تحليلية: خولة مالك حبيب، رسالة ماجستير،

كلية للتربية، للجامعة المستنصرية، 2001: 10.

قال⁽¹⁾: ويعود الضمير في (ولد) إلى الهاء في (أكفاه) وذكر مصطلح الكناية تكثيراً⁽²⁾، فعند شرحه قول المتنبّي:

أحييها والدموع تُجِدني □ شؤونها والظلام يُجِدها

قال⁽³⁾: نقلاً عن الواحدي: ويجوز أن تعود للكناية في (ينجدها) إلى للشؤون.

7. ضمير القصة والأمر والشأن:

اختلف العلماء النحاة في تسمية هذا الضمير، فقد سماه البصريون ((ضمير الشأن))⁽⁴⁾، أما للكوفيون فقد سموه ((المجهول))⁽⁵⁾، أما ابن السراج فقد سماه ((إضمار الحديث والقصة والأمر))⁽⁶⁾.

أما ابن المستوفي فقد استعمل مصطلحات (ضمير الشأن والأمر والقصة)، فعند شرحه قول أبي تمام:

ولو أنه غير التوي فَوَقْتُ لهُ □ بِأَسْهُمِهَا لَمْ تُصَمِّمْ فِيهِ وَأَشَوْتُ

قال⁽⁷⁾: من رفع (غير) جعل الهاء للشأن أو القصة، وعند شرحه قول المتنبّي:

أَرْجَانِ أَيْتِهَا الْجِيَادُ فَإِنَّهُ □ عَزَمِي الَّذِي يَذُرُّ الْوَشِيحَ مُكْسِرًا

قال⁽⁸⁾: الهاء في (إنه) ضمير الشأن والأمر.

(1) النظام: 390/5.

(2) نفسه: 329/2، 48/6، 415، 426.

(3) نفسه: 426/6.

(4) شرح المنفصل: 114/3.

(5) الأصون في النحو: 232/1.

(6) نفسه: 86/1.

(7) النظام: 8/5.

(8) نفسه: 95/9.

8. الفعل المتعدي وغير المتعدي:

هذان المصطلحان بصريان⁽¹⁾، ويقابلهما عند الكوفيين⁽²⁾ مصطلحا (الفعل الواقع) و(الفعل غير الواقع)، والخليل هو أول من استعمل مصطلح التعدي للدلالة على الفعل الذي يتجاوز فاعله إلى مفعوله، واستعمل أيضا مصطلح اللزوم للدلالة على الفعل الذي يلزم فاعله ولا يتجاوز، واستعمل مصطلح الواقع للفعل المتعدي أيضا، أما سيبويه فقد استعمل مصطلح التعدي وغير المتعدي⁽³⁾، فضلا عن استعماله مصطلح المجاوز. أما ابن المصنوف فقد تابع للبصريين في استعماله مصطلح التعدي وتابع الخليل ابن أحمد الفراهيدي في استعمال مصطلح اللزوم، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَحْدَى قَرَابِينُهُ صَرَفَ الرَّدَى وَمَضَى

يَحْتَثُ أَنْجِي مَطَايَاهُ مِنْ الْمَسْرَبِ⁽⁴⁾

قال⁽⁵⁾: أحدى: يتعدى إلى مفعولين، والمعنى: أعطى هذا المنهزم قرابينه صرف للردي، وفي مواضع أخرى نكر أن هذا الفعل متعدٍ وهذا غير متعدي⁽⁶⁾.

9. المبتدأ:

مصطلح نحوي شاع استعماله عند البصريين والكوفيين في الدلالة على ما يبتدأ به من الأسماء⁽⁷⁾، أما سيبويه فيسميه المبني عليه فضلا عن مصطلح المبتدأ⁽⁸⁾، وقد

(1) الكتاب: 33/1.

(2) مجالس نعلب: 588/2.

(3) ينظر: الكتاب: 33/1، والمصطلح النحوي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية: صباح عبد الهادي العبيدي، رسالة ماجستير، كلية للتربية، الجامعة المستنصرية، 2000: 198.

(4) رواية الصولي: (بحيث أخفى) مكان (بحيث أنجى).

(5) النظام: 58/2.

(6) نفسه: 353/6.

(7) ينظر: الكتاب: 126/2.

(8) ينظر: نفسه: 105/1.

أطلق عليه المبرد اسم الابتداء⁽¹⁾، وكذلك أبو جعفر النحاس⁽²⁾، أما ابن المستوفي فقد ذكر هذين المصطلحين (المبتدأ) و(الابتداء)، فعند شرحه قول أبي تمام:

حَمْدٌ حُبِيَّتْ بِهِ وَأَجْرٌ حَلَقَتْ □ مِّنْ دُونِهِ عَنقَاءُ لَيْلٍ مُّغْرِبُ

قال⁽³⁾: ورفع (حمد) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فعلك هذا حمد، وذكر مصطلح الابتداء متابعا بذلك المبرد⁽⁴⁾.

10. الخبر:

أطلق عليه سيبويه للمسد⁽⁵⁾، والحال⁽⁶⁾، وقد ذكر ابن المستوفي مصطلح الخبر عند شرحه قول المتنبي:

عِيدٌ بِأَيَّةِ حَالٍ عُدَّتْ يَا عَيْدُ □ بِمَا مَضَى أَمْ بِأَمْرِ لَيْكَ تَجْدِيدُ

قال: (عيد: مرفوع؛ لأنه خبر ابتداء..)⁽⁷⁾.

11. البدل:

لم يضع سيبويه حدا لهذا المصطلح، وقد حده للنحاة⁽⁸⁾ بأنه: لتتابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو مصطلح بصري أول من استعمله الخليل بن أحمد للفراهيدي⁽⁹⁾،

(1) المتعصب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت: 126/4.

(2) ينظر: الفتاحة في النحو: أبو جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد،

1385هـ-1965: 17.

(3) النظام: 183/2.

(4) نفسه: 373/1.

(5) ينظر: الكتاب: 23/1.

(6) ينظر: نفسه: 23/1، 126/2.

(7) النظام: 293/7.

(8) شرح ثنور الذهب: 439، أوضح المسالك: 64/3، التوابع في كتاب سيبويه: 55.

(9) ينظر: العين: 33/4 (بدل).

ثم شاع عند نحاة البصرة⁽¹⁾، أما الكوفيون فقد أطلقوا عليه مصطلحات الترجمة والتبيين والتكرير⁽²⁾، والتفسير⁽³⁾، والمردود⁽⁴⁾.

أما ابن المستوفي فقد تابع البصريين في استعمال مصطلح البذل، وسنعرض في هذا الأمر ذكره أنواع البذل، فكما هو معروف إن البذل على أربعة أقسام⁽⁵⁾:

بدل الكل، بدل البعض، بدل الاشتمال، بدل الغلط.

وقد صرح ابن للمستوفي بنوعين من أنواع البذل هما: بدل البعض وبدل الاشتمال. فعند شرحه قول أبي تمام:

مَا لِلْفَيَافِيِ وَتِلْكَ الْعَيْسُ قَدْ خُزِمَتْ

فَلَمْ تَنْظَمْ إِلَيْهَا مِنْ صَحَاصِحِهَا

قال: ((صحاصحها: مخفوض، بدل من الفيافي، وهو بدل البعض من الكل))⁽⁶⁾. وعند شرحه قول المتنبي:

مِنْ كُلِّ أَحْوَرَ فِي أَنْيَابِهِ شَنْبٌ □ خَمْرٌ يُخَامِرُهَا مِسْكٌ تُخَامِرُهُ⁽⁷⁾

قال⁽⁸⁾ نقلا عن أبي الفتح: خمر: بدل من شنب، ثم قال: كأنه بدل اشتمال⁽⁹⁾.

(1) ينظر: للمقتضب: 271/3، الأصول في النحو: 46/2.

(2) شرح الأشموني: 183/3.

(3) ينظر: معاني القرآن: للفراء: 77/2.

(4) ينظر: نفسه: 82/1.

(5) اللع في العربية: 169، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 449/1 وما بعدها، شرح شذور

الذهب: 439، أسرار النحو: 157-158.

(6) للنظام: 192/5.

(7) رواية أبي الفتح ولواحد: (بخامرها) مكان (مخامرها).

(8) ينظر: للنظام: 379/8.

(9) نفسه: 381/8.

12. العطف:

هو من مصطلحات الخليل بن أحمد لفراهيدي⁽¹⁾، وهو مصطلح بصري⁽²⁾، يقابله مصطلح النسق عند الكوفيين⁽³⁾.

وقد تابع ابن المستوفي البصريين في استعمال مصطلح العطف، ويمكن الوقوف عند بعض المسائل النحوية المتعلقة بهذا الموضوع.

أ. عطف اسم على اسم:

وهذا العطف يأتي على ثلاث صور هي⁽⁴⁾:

أولاً: عطف اسم ظاهر على اسم ظاهر.

ثانياً: عطف الاسم الظاهر على الضمير.

ثالثاً: عطف الضمير على الاسم الظاهر.

ومما ورد عند ابن المستوفي عطف اسم ظاهر على اسم ظاهر، فعند شرحه قول أبي تمام:

حَقٌّ عَلَى أَهْلِ الْمَرْوَةِ وَالْحِجِيِّ □ وَقَضَاءُ طَبِّ عَالِمٍ بِقَضَائِهِ⁽⁵⁾

قال⁽⁶⁾: (قضاء طب) معطوف على (حق)، ومما ورد عند ابن المستوفي عطف

الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع، وقد ذكر النحاة⁽⁷⁾ حالتين لعطف الاسم للظاهر على الضمير المتصل المرفوع، وهي:

(1) مكافئة الخليل بن أحمد في النحو العربي: د. جعفر نايف، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1404هـ-1984: 164.

(2) المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 169.

(3) مدرسة الكوفة: 315.

(4) التلويع في كتاب سيبويه: 76 وما بعدها.

(5) رواية التبريزي: (أهل التيقظ والحجى).

(6) للنظام: 309/1.

(7) الكناج: 390/1، أوضح المسالك: 58/3، التوابع في كتاب سيبويه: 76.

1. تأكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾⁽¹⁾.
 2. وجود فاصل بين الضمير المرفوع المتصل والاسم الظاهر المعطوف عليه.
- كقوله تعالى ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾⁽²⁾، وفي غير هاتين يضعف للعطف، إلا أنه في الشعر فاش⁽³⁾.

ونكر ابن المستوفي عطف الاسم الظاهر على للضمير المرفوع المتصل مع وجود الفاصل، فعند شرحه قول المتنبي:

بَادٍ هَوَاكَ صَبْرَتْ أَمْ لَمْ تَصْبِرَا □ وَيُكَالِكُ إِنْ لَمْ يَجِرْ دَمْعَكَ أَوْ جَرَى

قال نقلا عن الواحدي: ((ويجوز أن يكون (البكاء) عطا على الضمير فسي (صبرت)))⁽⁴⁾.

13. النداء:

مصطلح استعمله النحويون البصريون والكوفيون، ((وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أَدْعُو مَقْظُودٌ بِهِ أَوْ مَقْدَرٌ))⁽⁵⁾.

وقد ذكر ابن المستوفي أحكاما تتعلق بالنداء كحذف حرف النداء⁽⁶⁾، وأنواع المنادى كالمنادى المضاف والمنادى للمضاف إلى ياء المتكلم.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

نكر النحاة أن للمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه أوجه⁽⁷⁾:

1. إثبات للياء ساكنة أو مفتوحة نحو: يا غلامي.

(1) سورة البقرة: من الآية 35.

(2) سورة الأنعام: من الآية 148.

(3) ينظر: للكتاب: 390/1، أوضح المسالك: 58/3، للتوابع في كتاب سيبويه: 76.

(4) للنظام: 71/9.

(5) حاشية لصبيان: 197/3.

(6) سيأتي ذكرها في مبحث التأويل النحوي (الحذف).

(7) أسرار النحو: 125، شرح الأسموني: 230/3.

2. حذف الياء اكتفاء بكسرة الميم نحو: يا غلام.

3. قلب الياء ألفا نحو: يا غلاما.

ذكر ابن المستوفي إضافة المنادى إلى ياء المتكلم عند شرحه قول أبي تمام:

أَعَادَتْنِي مَا أَحْشَنَ اللَّيْلَ مَرَكِبًا □ وَأَحْشَنُ مِنْهُ فِي الْمَلَمَّاتِ
رَاكِبُهُ

قال: ((قوله: أعانلتني، أراد: يا عانلتاه، فحذف الهاء، هذا إنما يكون في الوقف،

ولا وقف هنا، وعانلتا بالألف أحد الوجوه في المنادى المضاف إلى المتكلم، وهي: يا

غلامي ويا غلام ويا غلاما بالألف، وقالوا: يا غلامي بتحريك الياء والأول أعرف))⁽¹⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَحْطَتِ بِالْحَزْمِ حَيْرُومًا أَخَا هِمَمٍ

كَشَّافَ طَخِيَاءٍ⁽²⁾ لَا ضَيْقًا وَلَا حَرَجًا

قال: ((أخا همم: نداء مضاف، ورد عليه ابن المستوفي بقوله: والصحيح أن أخا

همم صفة لحيزوم))⁽³⁾، والذي أراه أن قولهم (همم) مجرور على أنه مضاف إليه.

14. الفعل المستقبل والفعل المضارع:

يعبر للكوفيين بمصطلح (الفعل للمستقبل)، إذا أرادوا أن يكون الحدث دالا على

الحال والامتنع، وهو ما يقابل المضارع عند البصريين⁽⁴⁾.

وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين متابعا في ذلك للبصريين والكوفيين،

فعند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 43/3.

(2) الطخياء: الليلة المظلمة، ينظر: النظام: 126/5.

(3) النظام: 126/5.

(4) ينظر: البحث اللغوي في تهذيب اللغة: للأزهري، محمد عبد الرسول الزيدي، رسالة ماجستير،

كلية التربية، لجامعة المستنصرية، 1997: 80، الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح

الشمري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995: 57.

أَهْدِ الدُّمُوعَ إِلَى دَارٍ وَمَا صَحَّهَا □ فَلِلْمَنَازِلِ سَهْمٌ فِي سَوَافِحِهَا

قال: ((ويروى (أهدى) فعلا ماضيا، والأول أجود، ويروى (أهدى) فعلا مضارعاً))⁽¹⁾، وعند شرحه قول أبي تمام:

أَقْدَمْتَ لَمْ تُرِكَ الحَمِيَّةُ مَصْدَرًا □ عَنَّا وَلَمْ يَرَ فَيْكَ قِرْنُكَ مَوْرِدًا

قال: ((ترك: فعل مستقبل...))⁽²⁾.

15. الظرف

هو مصطلح بصري⁽³⁾، يقابله مصطلح المحل أو الصفة عند الكوفيين⁽⁴⁾، وينكر أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من استعمل مصطلح (الظرف)⁽⁵⁾، وسمي مفعولا فيه؛ لأنه إنما ينتصب شرط تقدير (في) في معناه⁽⁶⁾. وقد استعمل ابن الممتوفي مصطلح (الظرف) متابعا في ذلك البصريين، فعند شرحه قول المتنبي:

أَمِنْ اِزْدِيَارِكِ فِي الدُّجَى الرُّقْبَاءُ □ إِذْ حَيْثُ كُنْتَ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

قال: ((إذ: ظرف زمان ماضٍ، والعامل فيه: (أمن) أو (ازديارك) وهو مضاف إلى حيث، وضمة (حيث) بناء، وفيها وجهان: أحدهما: هي ظرف كان خبر عن (ضياء).. والثاني: (حيث) مبتدأ و(ضياء) خبره...))⁽⁷⁾.

(1) النظام: 186/5.

(2) نفسه: 113/6.

(3) ينظر: للكتاب: 411/1، 419.

(4) ينظر: مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد الخوارزمي، مطبعة الشرق، 1342هـ: 35، مدرسة الكوفة: 309.

(5) ينظر: لسان العرب: 133/11 (ظرف).

(6) ينظر: شرح المفصل: 41/2.

(7) النظام: 377/1.

16. الفاعل:

مصطلح استعماله للنحويين للدلالة على ما يسند إليه الفعل⁽¹⁾، وقد عرفه ابن جني بقوله: ((اعلم أن الفاعل - عند أهل العربية - كل اسم، ذكرته بعد فعل، وأُسندت ونسبت ذلك إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله...))⁽²⁾.

وقد استعمل ابن المستوفي مصطلح (الفاعل) متابعا للنحويين في ذلك، فعند شرحه قول المتنبي:

لَنَا مَلِكٌ لَا يَطْعَمُ التَّوَمَ هَمَّةٌ □ مَمَاتٌ لِحَيٍّ أَوْ حَيَاةٌ لِمَيِّتٍ

قال نقلا عن أبي البقاء: (.. ويجوز أن يكون (همه) فاعل (يطعم)...)⁽³⁾.

17. المفعول به:

مصطلح شاع استعماله عند نحويي المدرستين البصرية والكوفية، إلا أنه احتل المكانة الأولى عند سيبويه، فقد عقد له عدة أبواب من حيث تعدية الفعل إلى مفعول واحد واثنين وثلاثة مفاعيل⁽⁴⁾.

وقد تابع ابن المستوفي النحويين في استعمال مصطلح المفعول به، فعند شرحه قول المتنبي:

شِمُّ اللَّيَالِي أَنْ تُشَكَّكَ نَاقَتِي □ صَدْرِي بِهَا أَلْضَى أُمَّ الْيَبْدَاءِ

قال: ((.. (ناقتي) منصوب، على أنه مفعول به...))⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الكتاب: 23/1.

(2) اللع في العربية: 88.

(3) النظام: 25/5.

(4) الكتاب: 45-33/1.

(5) النظام: 392/1.

18. النفي:

مصطلح استعمله النحاة، يقابله مصطلح (الجحد)⁽¹⁾، على حين يرى الثمانييني⁽²⁾:
 أن هناك فرقا بين (الجحد) و(النفي) فـ(النفي للصادق) لا يسمّى إلا نفيًا، أما (النفي للكاذب)، فيجو أن يسمّى نفيًا، وأن يسمّى جحدا، يقول: ((ويسأل عن الإنسان في جواره، فتقول: (أزيد ههنا؟)، فيقول للمجيب (لا)، فإن صدق في نفيه سمي نفيًا، وإن كذب في نفيه جاز أن يسمّى نفيًا، وجاز أن يسمّى جحدا، وكل جحد نفي، وليس كل نفي جحدا...))⁽³⁾.

وقد استعمل ابن الممتوفي مصطلح للنفي، فعند شرحه قول أبي تمام:

مَا كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ الدَّهْرَ يُمَهِّلُنِي □ حَتَّى أَرَى أَحَدًا يَهْجُوهُ لَا أَحَدًا

قال: ((أصل (أحد) أن يستعمل في النفي، فيقال: ما جاعني أحد، ولا رأيت أحدا ولا مررت بأحد، ويقبح أن تقول: جاعني أحد، لكن العرب خصت النفي بأشياء لم تستعملها في غيره، كقولهم: ما بالدار ديار، وما بها سفر، ونحو ذلك، إلا أن للشعراء ربما أخرجت (أحدا) إلى غير هذا النوع، وذلك من الضرورات كما قال ذو الرمة:

حَتَّى ظَهَرَتْ لِمَا تَحْفَى عَلَيَّ أَحَدٌ □ إِلَّا عَلَيَّ أَحَدٌ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا

كأنه اجتراً على مجيء (أحد) في موضع (رجل): لأن قولك: (ما جاعني أحد)، ضامن لقولك: ما جاعني رجل، ولكنه أعم في للنفي...))⁽⁴⁾.

(1) ينظر: شروح للمع في العربية لابن جني دراسة موازنة: أزهار الساعدي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد: 173.

(2) هو عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله الثمانييني، لقب بـ(الثمانييني) نسبة إلى (ثمانين) بلدة صغيرة في الموصل، سميت بهذا الاسم، لأن ثمانين نفرا خرجوا من السفينة بعد الطوفان فبنوها، من مصنفاته: شرح للمع الذي سماه (للفوائد والقواعد)، توفي في الموصل عام 442هـ، ترجمته في معجم الأبياء: 57/16، بغية الوعاة: 217.

(3) للفوائد والقواعد: الثمانييني، دراسة وتحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، 1995: 36-37.

(4) للنظام: 280-279/6.

19. مفعول له أو لأجله:

لم يظهر هذا المصطلح في بداية الدرس النحوي عند البصريين، فمسيبويه لم يستعمل هذا المصطلح بل عبّر عنه بعبارة (المفعول له)، و((عذر لوقوع الفعل))⁽¹⁾، إلا أن اللزاجي هو الزائد في استعماله في باب أقسام المفعولين، وهي خمسة: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول معه، ومفعول لأجله⁽²⁾، وتبعه أبو جعفر النحاس⁽³⁾، فأكثر من استعماله.

أما ابن الميثوقي فقد استعمل هذين للمصطلحين، فعند شرحه قول المتنبّي:

فَتَى كَانَ عَذَبَ الرُّوحَ لَا مِنْ غَضَاةٍ

وَلَكِنْ كِبْرًا أَنْ يُقَالَ بِهِ كَبِيرٌ

قال: (نصب (كبرا) على أحد الوجهين، منها أن (كبرا) مفعول له.)⁽⁴⁾، ونكر

مصطلح (المفعول لأجله) عند شرحه قول أبي تمام:

وَعَدَّتْ بَطُونٌ مِني مِني مِني
□ وَعَدَّتْ حَرَى مِنْهُ ظَهْرٌ حِرَاءِ

قال: (وموضع (من ميبه) نصب مفعولا لأجله.)⁽⁵⁾.

20. الإضافة:

استعمل هذا المصطلح كـ (الخاليل)⁽⁶⁾ ومسيبويه⁽⁷⁾، والكوفيون⁽¹⁾، إذ أجازوا

إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان.

(1) للكتاب: 148/1.

(2) للجمل في النحو: 316-318.

(3) شرح القواعد التسع المشهورات: 581/2.

(4) النظام: 189/8.

(5) نفسه: 213/1.

(6) العين: 319/3-351.

(7) للكتاب: 225/2.

وقد استعمل ابن المستوفي هذا المصطلح متابعا في ذلك البصريين والكوفيين إذ استعمله في حذف المضاف⁽²⁾، وإضافة المنعوت إلى النعت⁽³⁾، وإضافة للصفة إلى الموصوف⁽⁴⁾، إلى غير ذلك، فعند شرحه قول أبي تمام:

يا يَوْمَ شَرَّدَ يَوْمَ لَهْوِي لَهْوَةٌ □ بِصَبَابِي وَأَذَلُّ عِزِّي تَجَلُّدِي

قال: ((أضاف (اليوم) إلى (شرد) ولا يجوز أن تضاف إلى الأفعال إلا أسماء الزمان؛ وذلك أن الأفعال حركات تنقضي، والزمان أوقات تمضي، فهما متجانسان، فيضاف اسم الزمان إلى الفعل لدال على الحدث وللزمان، كأنه أضيف إلى الحدث الذي دل عليه كقوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾⁽⁵⁾))⁽⁶⁾، وذكر ابن المستوفي مصطلحات أخرى سأذكرها في الجدول الخاص بالمصطلحات النحوية.

يتبين من هذا المبحث أن ابن المستوفي استعمل مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية دون أن يقتصر على أحدهما، إلا أن مصطلحاته البصرية أكثر.

جدول يبين المصطلحات النحوية لابن المستوفي

الرقم	المصطلحات البصرية	المصطلحات الكوفية	المصطلحات المشتركة
1.	التبدل		الاستثناء
2.	للتمييز (التفسير)		الاستغناء
3.	الجر	الخفض	الإضافة
4.	لحل	للقطع	ترخيم
5.	الخبر		الفاعل

(1) الإتيان في مسائل الخلاف: 436/2.

(2) للنظام: 39/5.

(3) نفسه: 349/9.

(4) نفسه: 85/6.

(5) سورة المائدة: من الآية 119.

(6) للنظام: 57/6.

6.	لزيادة	الحشو	القسم
7.	للصفة	الذمت	المبتدأ
8.	لضمير (المضمر)	الكناية والمكنى	المصدر
9.	ضمير الشأن والأمر والقصة		المفعول به والمفعول له أو لأجله
10.	للظرف		للنداء
11.	للفعل المتعدي وغير المتعدي		
12.	للفعل المضارع	الفعل للمستقبل	
13.	للعطف		

المبحث الثالث: التأويل النحوي

التأويل النحوي: ((هو حمل النص على ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي))⁽¹⁾، وقد اهتم به النحويون؛ للحفاظ على قواعدهم وأصولهم في توجيه وتخريج الآيات التي تعذر عليهم تفسيرها، ومن أوائل النحاة المهتمين بهذه الظاهرة سيبويه، إذ كان يميل إلى تأويل كل ما يصادم الأصل النحوي.

وقد اختلف للبصريون والكوفيون في التأويل النحوي، فمنهج البصريين يقوم على اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، أما الكوفيون فإن مذهبهم يقوم على جواز لقياس على الشاذ من الكلام⁽²⁾.

وقد اهتم ابن المستوفي بالتأويل النحوي في كتابه النظام، ولعل أهم مظاهره:

1. التضمن.
2. الحذف.
3. الزيادة.
4. التأويل بالحمل على المعنى.
5. التأويل باحتمال أكثر من وجه إعرابي.
6. التأويل بالفصل.

أولاً: التضمن:

التضمن في اللغة: قال الجوهري: ((مأخوذ من ضَمَّنْتُهُ الشيءَ تضميناً فتضمنته عني.. وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه، والمضمن من الشعر ما ضمنته بيتاً، والمضمن من البيت ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه..))⁽³⁾.

(1) للتأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح حموز، مكتبة الرشد، الرياض، 1404هـ—

17/1: 1984.

(2) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 86.

(3) للصاح: 2155/6 (ضمن).

التضمين في الاصطلاح: قال الزركشي: ((هو إعطاء الشيء معنى الشيء، وأنه يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف))⁽¹⁾، وقد ذهب أحد الباحثين المحنثين إلى أن للتضمين ((أن ينوب فعل أو ما في معناه عن فعل آخر أو ما في معناه فيحمل النائب معنى المنوب عنه، بفعل النيابة لا بأصل الوضع تاركاً المعنى الذي كان عليه في أصل وضعه قبل النيابة، ويقتضي حمل المعنى أن يحمل النائب العمل الإعرابي للمنوب عنه أيضاً، أي مقتضيات تركيبه من حيث التعدية واللزوم ونوع الحرف المتعلق به))⁽²⁾. وللتضمين فوائد منها: ((إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ))⁽³⁾، بمعنى أن الكلمة الواحدة في للتضمين تؤدي مؤدى كلمتين، وبهذا يراد بالتضمين للتوسع في معاني الكلمات من حيث توسع مدلولاتها بما يناسب للمقام الذي جاءت فيه⁽⁴⁾.

وقد اختلف للنحاة في موضع التضمين، فقد ذهب للبصريون إلى عدم جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وإنما يرون جواز تضمين الأفعال؛ لأن الفعل عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، وإما على تضمين للفعل معنى يتعدى بذلك الحرف⁽⁵⁾، أما للكوفيون فإنهم يجوزون نيابة الحروف بعضها عن بعض⁽⁶⁾، وقد رجح ابن هشام مذهب الكوفيين في إنابة الحروف وعده أقل تعسفاً⁽⁷⁾.

(1) البرهان في علوم القرآن: 338/3.

(2) ظاهرة النيابة في العربية: عبد الله صالح بابعير، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1997: 271.

(3) للتضمين في أفعال القرآن الكريم، دراسة صرفية نحوية دلالية: ندى سامي ناصر، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001: 10.

(4) التضمين في حروف الجر في القرآن الكريم: خليل إسماعيل العاني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1968: 9.

(5) ينظر: حاشية الصبان: 312/2.

(6) ينظر: المصدر نفسه.

(7) مغني اللبيب: 111/1.

وعلى الرغم من هذا فإن البصريين من لم يكن منكرا تضمين حرف مكان حرف، كسيبويه وأبي عبيدة والمبرد⁽¹⁾.

وقد أنكر أحد الباحثين المحدثين التضمين إذ قال: ((إن مسألة التضمين مسألة لا أساس لها؛ لأنها مبنية على أساس غير متين، وهو الأساس القائل بأن بعض الألفاظ أصول في معانيها، وبعضها فروع، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا ثبت بالدليل القاطع أن هذا اللفظ أسبق وجودا من ذلك اللفظ الآخر في تاريخ الألفاظ المعروق في القدم))⁽²⁾.

والذي يبدو لي أنه لا بد من وجود التضمين؛ وذلك لرفد اللغة العربية بمسادة ضخمة حتى تسائر الحياة الحاضرة ومتطلباتها للمعقدة للكثيرة⁽³⁾.

أما ابن المستوفي فقد أقر وجود هذه الظاهرة، إذ ذكر التضمين الحرفي والتضمين الفعلي من خلال شرحه للمفردات للواردة في كتابه، إذ نلاحظ أنه أكثر من للتضمين الحرفي، واقتصد في التضمين الفعلي.

1. التضمين الحرفي:

ذهب البصريون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم والنصب، أما الكوفيون وبعض المتأخرين لا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تصفاً⁽⁴⁾، وعلى هذا بعض المحدثين أمثال: الدكتور مهدي المخزومي⁽⁵⁾، والدكتور إبراهيم السامرائي⁽⁶⁾، وغيرهم.

وقد ظهر التضمين الحرفي عند ابن المستوفي فيما يأتي:

(1) للحروف العاملة في القرآن الكريم بين التحويين والبلاغيين: هادي عطية لهلاي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ-1986: 241، 286.

(2) تتاب حروف الجر في لغة القرآن: 75.

(3) دراسات في اللغة: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1961: 184.

(4) مغني للبيب: 111/1.

(5) مدرسة الكوفة: 283-284.

(6) فقه اللغة المقارن: د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987: 218.

‖ الباء بمعنى عن:

وردت للباء بمعنى عن في القرآن الكريم وفي الشعر العربي⁽¹⁾، ومنه قوله تعالى ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾⁽²⁾، أي: عن عذاب واقِع⁽³⁾، ومنه قول عنتره⁽⁴⁾:
هَلَّا سَأَلْتُ الْحَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ □ إِنْ كُنْتُ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي
أراد عما لم تعلمي⁽⁵⁾.

وقد وردت للباء بمعنى (عن) عند ابن المستوفي، عند شرحه قول أبي تمام:
سَلِيَ الْمَلِكُ عَنِ خَالِدٍ وَالْمَلُوكَ □ بِقَمْعِ الْعِدَى وَبِنَفْسِي الْعِبَادِ
قال: ((وقلوا: الباء في قوله (بقمع العدى) مثلها في قوله تعالى ﴿فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا﴾⁽⁶⁾، أي: أي عنه خبير))⁽⁷⁾. فالمراد بقوله (بقمع العدى) في بيت أبي تمام: عن قمع العدى.

‖ الباء بمعنى مع:

هذه الباء تسمى باء الحال⁽⁸⁾، ولها علامتان⁽⁹⁾: إحداهما: أن يحسن في موضعها مع، والأخرى: أن تغني عنهما وعن مصحوبهما للحال، وقد وردت في القرآن وللشعر، قال تعالى ﴿يَا نُوحُ اهِبْ بِسَلَامٍ مِّنَّا﴾⁽¹⁰⁾، أي: مع سلام⁽¹¹⁾، وقال الشاعر⁽¹²⁾:

(1) تتأوب حروف الجر في لغة القرآن: 90-91.

(2) سورة المعارج: الآية 1.

(3) ينظر: الجنى الداني: 109.

(4) ديوانه: 205.

(5) تتأوب حروف الجر: 91.

(6) سورة الفرقان: من الآية 59.

(7) للنظام: 273/1.

(8) تتأوب حروف الجر: 94.

(9) الجنى الداني: 104.

(10) سورة هود: من الآية 48.

(11) الجنى لداني: 104.

(12) البيت في شرح المفصل: 23/8، بلا تسمية.

ومستتة كأسنان الخسرو □ ف قد قطع الجبل بالمرود
أي: والمرود فيه، أي هذه حاله.

وقد ذكر ابن المصنوعي أن الباء تأتي بمعنى مع، فعند شرحه قول المتنبي:
إِنْ كَانَ قَدْ مَلَكَ الْقُلُوبَ فَإِلَهُ □ مَلَكَ الزَّمَانَ بِأَرْضِهِ وَسَمَائِهِ
قال: ((الباء في (بأرضه) بمعنى مع))⁽¹⁾.

▮ الباء بمعنى في:

وردت الباء بمعنى (في) في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي، قال تعالى
﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾⁽²⁾، أي: في بدر، وقال الشاعر⁽³⁾:

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِينَ خِلْفَةً □ وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْهِمٍ
أي: فيها العين.

وقد وردت الباء بمعنى (في) عند ابن المصنوعي من خلال شرحه قول المتنبي:
فَلَا يَمْنُ مَاتَ فَخَرٌّ □ وَلَا يَمْنُ نِيكَ رَغَبٌ⁽⁴⁾
قال: ((.. للباء بمعنى في))⁽⁵⁾.

▮ إلى بمعنى اللام:

وردت إلى بمعنى اللام في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، ومنه قوله تعالى
﴿وَأَنْتُمْ إِلَيْكُمْ﴾⁽⁶⁾، والمعنى والأمر لك⁽⁷⁾، ومنه قول الشماخ⁽⁸⁾:

(1) للنظام: 336/1، وينظر: شرح البرقوقى: 137/1.

(2) سورة آل عمران: من الآية 123.

(3) ديوان زهير بن أبي سلمى، للدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1964: 5.

(4) رواية أبي الفتح (نيك رغبة).

(5) للنظام: 341/4.

(6) سورة النمل: من الآية 33.

(7) المفردات النحوية: كمال بمبيني، ط1، دار الشباب للطباعة، القاهرة، 1988: 54.

(8) ديوانه: 30.

وَاتْرَكَ ثِرَابَ خُفَّافٍ إِنَّهُمْ هَلَكُوا □ أَوِائِتِ حَيٍّ إِلَى رِجْلِ وَمَطْرُودٍ

أراد: اترك ثراث خفاف لهم هلكوا⁽¹⁾.

وقد ذكر ابن المصنوعي أن (إلى) تأتي بمعنى اللام، وذلك عند شرحه قول أبي

تمام:

مِنْ كُلِّ زَاهِرَةٍ تَرْتَقِقُ بِالتَّدْيِ □ فَكَأَنَّهَا عَيْنٌ عَلَيْهِ تَحْدَرُ⁽²⁾

قال: (إلى بمعنى اللام كقوله تعالى ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾⁽³⁾،⁽⁴⁾

□ على بمعنى مع:

وردت على بمعنى مع في القرآن الكريم كقوله تعالى ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ

حُبِّهِ﴾⁽⁵⁾، أي: مع حبه⁽⁶⁾.

ونكر ابن المصنوعي أن (على) تأتي بمعنى مع، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

عَلَىٰ أَلْهَا الْأَيَّامُ قَدْ صِرْنَ كُلُّهَا □ عَجَائِبٌ حَتَّىٰ لَيْسَ فِيهَا عَجَائِبٌ

قال: (على هنا بمعنى مع)⁽⁷⁾.

□ عن بمعنى على:

وردت (عن) في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، قال تعالى ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ

حُبَّ الْخَيْرِ عَنِ ذِكْرِ رَبِّي﴾⁽⁸⁾، أي على نكر ربي⁽⁹⁾، وقال ذو الإصبع العدواني⁽¹⁰⁾:

(1) الصلحي: 105.

(2) روية للتبريزي (عليه) مكان (إليه).

(3) سورة النحل: من الآية 68.

(4) للنظام: 83/8.

(5) سورة البقرة: من الآية 177.

(6) للبحر المحيط: 5/2.

(7) للنظام: 165/3.

(8) سورة ص: من الآية 32.

(9) تتلوب حروف الجر في لغة القرآن: 105.

(10) البيت من شواهد الخصائص: 288/2، الإنصاف: 394/1، شرح ابن عقيل: 10/3، شرح

الأشموني: 335/2.

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ □ عَنِّي وَلَا أَنْتَ ذِيَّانِي فَتَخْزُونِي
 أي: في حسب علي⁽¹⁾.

وجاءت (عن) بمعنى (على) عند ابن للمستوفي وذلك عند شرحه قول المتنبي:
 أَقْلُ سَلَامِي حُبٌّ مَا خَفَّ عَنْكُمْ □ وَأَسْكُتُ كَيْمَا لَا يَكُونُ جَوَابُ
 قَالَ نَقْلًا عَنِ أَبِي الْبَقَاءِ: ((وعنكم بمعنى عليكم))⁽²⁾.

□ في بمعنى مع:

وردت (في) بمعنى (مع) في القرآن الكريم والشعر العربي، ومنه قوله تعالى
 ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾⁽³⁾، أي مع عبادي، وقول امرئ القيس⁽⁴⁾:

وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ □ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ
 أي: مع ثلاثة أحوال.

وجاءت (في) (مع) عند ابن للمستوفي عند شرحه قول أبي تمام:

وَإِنْ خَطَبْتُ إِلَيْهَا صَبْرَهَا جَعَلَتْ □ جِرَاحَةَ الْوَجْدِ تَدْمِي فِي جَوَارِحِهَا

قال: ((في بمعنى مع، أي: مع جوارحها، أي: جراحة القلب مع سائر
 الجوارح))⁽⁵⁾.

2. التضمين الفعلي:

ذهب النحاة إلى أن التضمين يقتصر على الأفعال فحسب، ومنهم للزمخشري
 فيما نقله عن السيوطي، أنه قال: ((من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر،
 فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى للتضمين))⁽⁶⁾.

(1) شرح ابن عقيل: 10/3.

(2) النظام: 332/4.

(3) سورة الفجر: الآية 29.

(4) ديوانه: 27.

(5) النظام: 191/5.

(6) الأشباه والنظائر: 133/1.

وقد ذهب ابن المستوفي إلى أن الفعل قد يضمن معنى فعل آخر، فعند شرحه قول أبي تمام:

عَجَابِيَا زَعَمُوا الْأَيَّامَ مُجْفَلَةً □ عَنَّهُنَّ فِي صَفَرِ الْأَصْفَارِ أَوْ رَجَبِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((أكثر ما يستعمل زعم مع (أن) فإذا حذفوا (أن) نصبوا ما بعد زعم وزعمت وما كان منهما، ويقبح زعمت زيد منطلق إلا أن تجعل (زعمت) في معنى (قلت) وذلك قليل في الكلام المسموع))⁽¹⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

يَمْلُكُونَ مِنْ أَيْدِ عَوَاصِ عَوَاصِمِ □ تَصُولُ بِأَسْيَافِ قَوَاضِي قَوَاضِبِ

قال: ((.. القواضي: التي تقضي على الأعداء بما تريد، وقد يستعمل (قضيت) في معنى (قطعت...))⁽²⁾، وعند شرحه قول المتنبي:

وَمَنْ صَحِبَ الدُّنْيَا طَوِيلًا ثَقَلَتْ □ عَلَى عَيْنِهِ حَتَّى يَرَى صِدْقَهَا كَذِبًا

قال: ((.. يرى ما هنا بمعنى (يعلم) فيتعدى إلى مفعولين...))⁽³⁾.

(1) النظام: 13/1.

(2) نفسه: 25/3.

(3) نفسه: 287/3.

ثانياً: الحذف

الحذف في اللغة: القطع والإسقاط⁽¹⁾.

أما في الاصطلاح: إسقاط لشيء لفظاً أو معنى⁽²⁾.

وللحاجة إلى الإيجاز تشد إذا كان معناه معلوماً لدى السامع، أما إذا أدى الحذف إلى عدم وضوح المعنى والقصد غير مفهوم فيجب نكره، لاجتناب الوقوع في الخطأ⁽³⁾.

((والحذف مظهر من مظاهر التأويل.. يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه))⁽⁴⁾، وقد اهتم ابن المستوفي بهذه الظاهرة وأولاهها عناية كبيرة من الفاحية للنحوية، إذ أنه كشف عن نوع المحذوف وما يقتضيه من تقييد فقد يكون المحذوف اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو جملة، وفيما يأتي أنواع الحذف عند ابن المستوفي:

1. حذف الاسم:

تنوع حذف الاسم عند ابن المستوفي، فقد نكر حذف المبتدأ والخبر والصفة والموصوف والمفعول به والمضاف..

|| حذف المبتدأ:

عند شرحه قول أبي تمام:

حَمْدٌ حُبِّتَ بِهِ وَأَجْرٌ حَلَّقَتْ □ مِّنْ دُونِهِ عَنَاءٌ لَيْلٍ مُُّغْرِبِ

(1) القاموس المحيط: 130/3 (حذف)، لسان العرب: 39/9 (حذف).

(2) ينظر: الكليات: أبو البقاء لكنوي (ت 1094هـ)، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دمشق، 1975: 384/2.

(3) ينظر: الخصائص: 84/1-88، دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، قراه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، للقاهرة، دار المدني، الرياض، ط3، 1413هـ-1992: 146، المثل المسائر في أنب الكاتب والشاعر: ابن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، ط1، 1381هـ-1962: 280/2-282، أثر النحاة في الدرس البلاغي: د. عبد القادر حسين، دار النهضة، مصر، للطباعة والنشر، القاهرة، 1975: 134.

(4) أصول التفكير النحوي: 281.

قال: ((ورفع (حمد) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فلك هذا حمد...))⁽¹⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

أزائِرِيَا خِيَالُ أُمِّ عَائِد □ أُمُّ عِنْدَ مَوْلَاكَ أَكْبَى رَائِد

قال: ((أزائر: خبر مبتدأ محذوف تقديره أزائر أنت))⁽²⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

لَيْسَ كَمَا ظَنَّ غَشِيَّةً لِحَقَّت □ فَجِئْتَنِي فِي طِلَالِهَا قَاصِد

قال: ((غشية خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي غشية لحقت))⁽³⁾.

|| حذف الخبر:

ذكر ابن المستوفي حذف خبر المبتدأ وحذف خبر كان، فعند شرحه قول المتنبي:

أَلْشَرُّ الْكِبَاءِ⁽⁴⁾ وَوَجْهُ الْأَمِيرِ □ وَصَوْتُ الْغِنَاءِ وَصَافِي الْخُمُورِ

قال: ((خبر المبتدأ محذوف للعلم به، كأنه قال: أهذه الأشياء تجتمع لأحد، أي

كما اجتمعت لي))⁽⁵⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

فَكَانَتْ وَكَبَأَ فِدَاءِ الْأَمِيرِ □ وَلَا زَالَ مِنْ نِعْمَةٍ فِي مَزِيد

قال: ((وحذف خبر كان، لمجيئه في آخر الكلام، والتقدير: فكانت فداء الأمير،

ويكن فداء الأمر، ثم حذف الأول كما ذكرنا))⁽⁶⁾.

|| حذف الصفة:

ذكر ابن المستوفي حذف للصفة عند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 183/2.

(2) النظام: 406/7، الموضح: 352/2.

(3) نفسه: 407/7.

(4) للكباء: العود.

(5) نفسه: 61/9، شرح البرقوق: 249/2.

(6) نفسه: 55/7، الموضح: 178/2.

لا يُحْرَمُ الْحَرَمَانِ خَيْرًا إِنَّهُم □ حُرِّمُوا بِهِ نَسْوَءَ مِنَ الْأَنْوَاءِ
 قال: ((النسوة هنا يريد به: للنسوة الماطر، فحذف الصفة، أو يريد من الأنواء
 الماطرة فحذف أيضا))⁽¹⁾.

□ حذف الموصوف:

عند شرحه قول أبي تمام:

قفا قليلاً بها عليّ فلا □ أقلّ من نظيرة أزودها
 قال: ((قليلًا: صفة لموصوف محذوف، ثم يجوز أن يكون ذلك المحذوف
 مصدرا تقديره: قفا وقفا قليلا بها علي، ويجوز أن يكون ظرفا تقديره: قفا زمانا
 قليلا))⁽²⁾.

□ حذف المفعول به:

عند شرحه قول المتنبي:

خَلِيلِيَّ مَا هَذَا مُنَاخًا لِمَثَلِنَا □ فَشَدَا عَلَيْهَا وَارْحَلَا بِتَهَارِ
 قال: ((في قوله (فشدًا عليه) نوعان من الضرورة: حذف المفعول وهو الرحال،
 أي: شدا للرحال، والكنائية عن غير منكور وهي الإبل))⁽³⁾.

□ حذف المضاف:

وهذا من أكثر المواضع شيوعا في العربية وإطرادا⁽⁴⁾، وهو كثير في كتاب
 للنظام، فعند شرحه قول المتنبي:

(1) للنظام: 216/1.

(2) نفسه: 416/6.

(3) نفسه: 374/8، وينظر: شرح البرقوقى: 217/2.

(4) ينظر: للتأويل للنحوي: 352/1.

لا سِرِّتِ مِنْ إِبِلٍ لَوْ أَلِي فَوْقَهَا □ لَمَحَتْ حَرَارَةُ مَدْمَعِي سِمَاتِهَا

قال: ((الدمع: مجرى الدمع من العين، وإنما أراد حرارة دمعي، فنكر مجرى للدمع، لأنه يدل على الدمع، فكأنه قال: حرارة ذي دمعي، فحذف المضاف، وهو (ذي))⁽¹⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَهُ خُلِقَ نَهْيَ الْقُرْآنِ عَنْهُ □ وَذَلِكَ عَطَاؤُهُ السَّرْفُ الْبِدَارُ

قال نقلا عن المرزوقي: ((قوله: (السرف والبدار) أراد: ذو البدار، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه))⁽²⁾.

2. حذف الفعل:

نكر ابن المستوفي أن للفعل قد يحذف للدلالة عليه، فعند شرحه قول المتنبي:

قِرَانٌ تَلَقَى الصَّلْتَ فِيهِ وَعَامِرٌ □ كَمَا يَتَلَقَى الْهِنْدُوَانِيَّ وَالْتَضْرُ

قال: ((ورفع (قران) بفعل مضمر كأنه قال: من أنجب به قران هذه حاله وصفته))⁽³⁾، وعند شرحه قول أبي تمام:

فَإِذَا أَنْالُ وَقَلَمًا فَكَأَلَمَا □ مَرَضُ الْمَنُؤُلِ لِحَمِّهِ بِمَقَارِضِ

قال: ((أي وقلمًا ينيل، فحذف الفعل بعد قلما لما في الذي قبله من الدلالة عليه، ومثله يحسن في الكلام))⁽⁴⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

هَلَّا عَلَى عَقَبِ الْوَادِي وَقَدْ صَعِدَتْ

أَسَدٌ مُرٌّ فُرَادَى لَيْسَ تَجَمِّعُ

(1) النظام: 12/8.

(2) نفسه: 39/5.

(3) نفسه: 35/9، وينظر: شرح البرقوقى: 259/2.

(4) نفسه: 351/9.

قال نقلا عن أبي الفتح: ((أي هلا صبرتم وثبتم، فحذف الفعل، لدلالة الحرف عليه، لأن التخصيص لا يكون إلا بالفعل))⁽¹⁾.

3. حذف الحرف:

أ. حذف حرف الجر

نكر ابن المسنوفي حذف حرف الجر (في) عند شرحه قول أبي تمام:

وَيَوْمِ أَمَامِ الْمَلِكِ دَحْضٍ وَقَفْتَهُ □ وَلَوْ خَرَّ فِيهِ الدِّينُ لَأَنْهَالَ كَاتِبُهُ

قال: ((يريد وقفت فيه، فحذف الجار وأوصل الفعل))⁽²⁾.

ب. حذف (يا) النداء:

عند شرحه قول للمتنبى:

هَذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيمَا □ ثُمَّ انْتَبَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيمَا

قال: ((هذي: أي يا هذه ناداهما، فحذف حرف النداء ضرورة، لأن (هذي) تصلح

أن تكون وصفا لأي، ألا تراك تقول: يا أيتها ذي، كما تقول: يا أيها الرجل، فلما كان كذلك كرهوا حذف (أي) و(يا) جميعا، إلا أن ذلك قد يجوز في ضرورة للشعر))⁽³⁾.
وعلى هذا للراي ذهب للتبريزي⁽⁴⁾، والبرقوقي⁽⁵⁾.

والحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس حتى أن أكثر النحويين

منعوه، ولكن أجازة طائفة منهم، لورود السماع به⁽⁶⁾، ونكر ابن كمال باشا جواز حذف حرف النداء، إذا لم يكن المنادى اسم الجنس أو اسم غارة أو المنسوب أو المستغاث.

(1) للنظام: 345/10، وينظر: القسر: 87/2.

(2) نفسه: 408/1.

(3) نفسه: 355/9.

(4) الموضع: 161-160/3.

(5) شرح البرقوقي: 301/2.

(6) شرح ابن عقيل: 4/4.

وشذ حذفه من اسم الجنس في مثل: أصبح ليل⁽¹⁾، أي صر صباحا يا ليل، وابن كمال باشا لم يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة حتى شنود⁽²⁾.

ج. حذف واو الحال:

عند شرحه قول المتنبي:

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّهُ إِنْ يُعَدَّ □ يُعَدُّ مَعَهُ الْمَلِكُ الْمُعْتَصِبُ

قال: ((موضع (معه الملك المعتصب) ينصب على الحال، بحذف الواو، أي: (ومعه للملك المعتصب)، وحذف الواو الحالية موجود في أشعارهم، قال المسيب بن علس⁽³⁾:

نَصَفَ التَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ □ وَزَفِيقُهُ بِالْقَيْبِ لَا يَدْرِي

أراد: والماء غامرة، فحذف واو الحال⁽⁴⁾.

د. حذف لا:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَنْسَى مَقَالَكَ فِي الْمَنَى لَكَ مَقْنَعٌ □ وَالْقَوْلُ يَعْرِفُ جَدَّهُ بِمَعَارِضِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((إذا رويت (أنسى) على خطاب الموث، فالمعنى التركي هذا المقال كأنك له نامية، وإذا روى (أنسى) على الإخبار فالمعنى: لا أنسى، وحذف (لا) كما حذف مع القسم في مثل قوله⁽⁵⁾:

آلَيْتَ أَتَقَفُّ مِتَّكُمْ ذَا حَيْةٍ □ أَبَدًا لَتَنْظُرَ عَيْنُهُ فِي مَالِهَاءِ⁽⁶⁾

(1) أمثال المفضل الضبي (ت 171هـ) قدم له د. إحسان عباس، بيروت، ط 1، 1981، ط 2، 1983: 123.

(2) ينظر: أسرار النحو: 128.

(3) البيت في النظام: 92/4.

(4) نفسه: 92/4.

(5) لم لقف على قائله.

(6) النظام: 123/10.

هـ. حذف همزة الاستفهام:

يجوز حذف همزة الاستفهام إذا دل عليها دليل⁽¹⁾، أو لأجل الضرورة، وقد ورد

عند ابن المستوفي حذف همزة الاستفهام، فعند شرحه قول المتنبّي:

يَظُنُّ أَنْ فُؤَادِي غَيْرَ مُلْتَهَبٍ □ وَأَنْ دَمَعَ جُفُوعِي غَيْرَ مُنْسَكَبٍ

قال نقلا عن لخواحدي: ((أراد: أتظن؟ بالاستفهام، فحذفه وهو يريد...))⁽²⁾.

و. حذف أن:

عند شرحه قول لبي تمام:

وَمِنْ قَبْلِ النِّطَاحِ وَقَبْلِ يَأِي □ تَبِينُ لَكَ النِّعَاجُ مِنَ الْكِبَاشِ

قال: ((... يجوز في (يأني) الرفع، وهو الوجه؛ لأنه أراد: وقيل أن يأتي، فلما

حذف (أن) رفع الفعل، ويجوز أن يكون منصوبا بـ(أن) المحذوفة...))⁽³⁾.

4. حذف الجملة:

عند شرحه قول لبي تمام:

وَقُلْنَا لَهَا أَيْنَ أَرْضُ الْعِرَاقِ □ فَقَالَتْ وَتَحْنُ بَتْرِبَانِ هَا

قال: ((ها: اسم إشارة، وأراد ها هي ذه، ولكنه حذف الجملة وترك الحرف الذي

من عادته أن يكون في صدرها، كقول النابغة⁽⁴⁾:

أَزِفَ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابِنَا □ لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِهَا وَكَانَ قَدْ

أَي: قد زالت، فحذف الفعل وللفاعل المضمَر فيه، واكتفى بـ(قد))⁽⁵⁾.

(1) معاني النحو: 610/4.

(2) للنظام: 52/4، شرح البرقوقيّ: 217/1.

(3) نفسه: 23/10، ينظر: نفسه: 320/2.

(4) ديوانه: شرح وتحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1383هـ-1963: 38.

(5) للنظام: 300/1.

ثالثاً: الزيادة:

اختلف للنحاة في معنى للزيادة⁽¹⁾، فمنهم من يرى أنها دخول حرف، أي: (صيغة مزيدة) كخروجه من غير إحداث معنى، ومنهم من يرى أنها حرف (صيغة مزيدة) يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى، ومنهم من جمع بين هذين للرأيين، فنكر أنها على ثلاثة أوجه:

الأول: إلغاء في المعنى فقط.

الثاني: إلغاء في العمل فقط.

الثالث: الإلغاء في المعنى واللفظ.

((وقد شغلت قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم حيزاً من تفكير العلماء قدامى ومحدثين، وكانت موضع مناقشة عند مختلف طوائفهم، لغويين ونحويين ومفسرين وعلماء إعجاز وبلاغة وأصوليين))⁽²⁾.

وقد أشار الزركشي إلى أن الأكثرين ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه لصلة، ومنهم من يسميه المقحم، وأشار إلى أن الزيادة واللفظ من عبارة البصريين، واللصلة والحشو من عبارة الكوفيين⁽³⁾، وقد نبه إلى خلافهم في وقوع الزائد في القرآن الكريم بقوله ((فمنهم من أنكره.. ومنهم من جوزه وجعل وجوده كالعدم، وهو أقصد للطرق))⁽⁴⁾.

ويرى أحد الباحثين المعاصرين⁽⁵⁾: أن للحروف الزائدة فائدتين:

(1) أصول التفكير النحوي: 308-310.

(2) زيادة الحروف بين التأكيد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم: د. هيفاء عثمان ندا

عيسى، ط1، مكتبة القاهرة للكتاب، 1421هـ-2000: 11.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 70/3-73.

(4) البرهان في علوم القرآن: 72/3-73.

(5) دراسة في حروف المعاني الزائدة: للمقدمة (د).

الأولى: معنوية:

وهي تأكيد للمعنى الثابت وتقويته، كزيادة (الباء) في قوله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ

بِظُلَامٍ لَّعِينٍ﴾⁽¹⁾.

الثانية: لفظية:

ما قلناه للرضي الاسترادي: ((في تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح أو كونه للكلمة أو للكلام بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع، أو غير ذلك...))⁽²⁾. أما ابن المستوفي في شرحه، فقد ذهب إلى القول بالزيادة، إذا اتخذت عنده شكليهما:

الأول: زيادة حرفية (زيادة من، ما، لباء، الواو، اللام).

الثاني: زيادة إسمية (زيادة مثل).

الزيادة الحرفية:1. زيادة (من):

للفرض من زيادتها⁽³⁾ هو توكيد للعموم والاستغراق، وهي للدخلة على الأسماء الموضوعية للعموم، نحو: ما كلمت من أحد، والفرض الآخر: للتخصيص على العموم، وهي للدخلة على نكرة منفية تحتل نفي للجنس ونفي للوحدة، نحو: هل من رجل في الدار؟

أما عن شروط زيادتها فقد ذكر سييويه وجمهور البصريين عدا الأخفش لزيادة (من) شرطين⁽⁴⁾:

1. أن يكون مجروراً بنكرة.

2. أن يكون للكلام منفيًا أو شبيهاً بالمنفي (النهى والاستفهام).

(1) سورة فصلت: من الآية 46.

(2) شرح الكافية: الرضي (ت 686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ-1985: 384/2.

(3) ينظر: الكتاب: 130/2.

(4) دراسة في حروف المعاني للزائدة: 207.

وقد ذكر ابن المستوفي أن (من) تأتي زائدة في الواجب، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

مَنْ نَالَ مِنْ سُودِدِ زَاكِ وَمِنْ حَسَبِ

مَا حَسَبُ وَاصْفِهِ مِنْ وَصْفِهِ حَسَبًا

قال: ((.. ويجوز أن تكون (من) زائدة في الواجب..))⁽¹⁾.

والذي يبدو لي أن ابن المستوفي قد خالف رأي سيويوه وجمهور البصريين، وأخذ برأي الكوفيين والأخفش في زيادة (من) في الموجب⁽²⁾.

2. زيادة (ما):

المواضع التي جاءت فيها (ما) زائدة هي⁽³⁾:

1. اتصالها بـ(إن) وأخواتها.
2. اتصالها بأدوات الشرط.
3. تكون مقحمة بين الجار والمجرور (بين المضاف والمضاف إليه وبين الجار ومجروره).
4. اتصالها ببعض الأفعال.
5. تكون زائدة بعد بعض النكرات.

وقد ذكر ابن المستوفي أن (ما) تأتي زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

بِأَيِّ وَمَنْ حَسُنَتْ لَهُ بِأَيِّ □ مَنِ لَيْسَ يَعْرِفُ غَيْرَ مَا أَرَبِي⁽⁴⁾

(1) للنظام: 76/3.

(2) مقني لليبب: 428/1.

(3) دراسة في معاني الحروف الزائدة: 159.

(4) انفرد ابن المستوفي برواية (بأبي ومن) ورواية الصولي والتبريزي (بأبي وإن) ورواية الصولي (خشنت) بالخاء.

قال: ((.. وقوله: (غير ما أربي) يجوز أن تكون (ما) زائدة، ويجوز أن تكون (ما) في معنى الذي...))⁽¹⁾.

وللذي أراه أن (ما) في قول أبي تمام موصولة بمعنى الذي إذ لا سبب لزيادتها.

3. زيادة الباء:

تأتي زائدة في مواضع هي⁽²⁾:

- مع للفاعل.

- مع المبتدأ.

- مع للخبر.

- مع للمفعول به.

- مع للحال.

- مع لفظي عين ونفس في التأكيد.

وقد جاءت الباء زائدة عند ابن المصنوعي في غير هذه المواضع، فعند شرحه

قول أبي تمام:

صَبَرْتُ عَنْكَ بِبَصِيرٍ غَيْرِ مَغْلُوبٍ □ وَدَمَعِ عَيْنٍ عَلَى الْخَدَّيْنِ مَسْكُوبٍ

قال: ((.. فإن جعلت الباء زائدة وليس بصن كان موضعها نصباً على المصدر،

وإن لم تجعلها كان موضعها نصباً على الحال تقديره: معتصماً بصبر غير

مغلوب...))⁽³⁾.

ومن أمثلة مجيئها زائدة في المواضع المذكورة سابقاً زيادتها في فاعل كفى،

فعند شرحه قول المتنبي:

(1) للنظام: 181/3.

(2) الجنى لداني: 110-116، وينظر: دراسة في معاني الحروف الزائدة: 32.

(3) للنظام: 185/3.

كَفَى بِصَفَاءِ الْوُدِّ رِقَاباً لِمِثْلِهِ □ وَبِالْقُرْبِ مِنْهُ مَفْخَرًا لِلْبَيْبِ
قال نقلا عن أبي الفتح: ((.. والباء في (بصفاء الود) وفي (بالقرب) زائدة،
كقولهم: كفى بالله، أي: كفى الله))⁽¹⁾.

الزيادة الإسمية:

وردت عند ابن المستوفي زيادة (مثل)، فعند شرحه قول المتنبي:
وَلَمْ أَقُلْ مِثْلَكَ أَعْنِي بِهِ □ سِوَاكَ يَا فَرْدًا بِإِلا مُشْبِهِهِ
قال: ((أي أنت تفعل هذا ولا مثل لك، كأنه أراد زيادة (مثل)، قال المرار
القصبي:

فَقُلْتُ التَّرِيمَ عَنكَ ظَهَرَ الْقُعُودُ □ جَزَى اللَّهُ مِثْلَكَ شَرًّا الْجَزَاءِ⁽²⁾
أي: جزاك الله وأشباهك..))⁽³⁾.

رابعا: الفصل:

(اللفظ (الفصل) مستخدم بكثرة في التراث النحوي، ومع ذلك فليس بين النحويين
من حدد مضمونه وأوضح أبعاده... فمن الملحوظ أن لفظ (الفصل) يستخدم في البحث
النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزأي الجملة أو أجزائها المتلازمة
المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جزأي الجملة
عملا وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى))⁽⁴⁾.

والفصل قد يكون بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين الجار
والمجرور، وبين العاطف والمعطوف، وبين المضاف والمضاف إليه.. ومما ورد عند
ابن المستوفي للفصل بين المبتدأ وخبره، فعند شرحه قول المتنبي:

(1) النظام: 272/3، شرح البرقوقى: 178/1.

(2) ينظر: الوحشيات (الحماسة الصغرى) لأبي تمام، تحقيق: عبد العزيز اليميني ومحمود محفد
شاکر، دار المعارف، مصر: 54، وفيه (اليعير كمان (القعود)).

(3) النظام: 365-364/4.

(4) أصول لتفكير النحوي: 338-339.

أَنَّى يَكُونُ أَبَا الْبَرِيَّةِ آدَمَ □ وَأَبُوكَ وَالْتَقْلَانِ أَنْتَ مُحَمَّدُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((في إعراب هذا البيت تعسف، وتقديره: كيف يكون آدم أبو البرية وأبوك محمد وأنت التقلان، ففصل بين المبتدأ الذي هو (أبوك) وبين الخبر لذي هو (محمد) بالجملة التي هي قوله (والتقلان أنت)، وهي أجنبية...))⁽¹⁾.
وعند شرحه قول للمتنبى:

وَكَلَامُ الْوُشَاةِ لَيْسَ عَلَى الْأَحْمَدِ □ بَابِ سُلْطَانُهُ عَلَى الْأَضْدَادِ

نكر عدة آراء في إعراب هذا البيت، منها ما نقله عن أبي العلاء أنه قال: (((على) الأولى فيها وجهان: أحدهما خير ليس واسمها مضمرة فيها يعود على الكلام (على) الثانية خبر (سلطانه).. وللثاني: سلطانه: اسم ليس، وخبرها (على الأضداد).. وقد فصل في هذا الوجه بين المبتدأ وخبره، وبـ(ليس) وهي من الجملة الثانية))⁽²⁾.

خامسا: التأويل باحتمال أكثر من وجه إعرابي:

من أساليب التأويل للنحوي عند ابن المستوفي، نكر عدة أوجه إعرابية عند شرحه شعر للمتنبى وأبي تمام، إذ يذكر تارة الأوجه الإعرابية دون أن يرجح بينها، وتارة يذكرها مع للترجيح مستعملا ألفاظا في الدلالة على الترجيح، نحو: والاختيار⁽³⁾، الأوضح⁽⁴⁾، الأحسن⁽⁵⁾، الأقوى⁽⁶⁾، فعند شرحه قول أبي تمام:

عَفُّ الْإِزَارِ تَنَالُ جَارَةَ يَتِيهِ □ أَرْفَادُهُ وَتَجْتَنِبُ الْأَرْفَائِ

قال: ((ويجوز رفع (لجاره) ونصبها، والرفع أحسن، وليس النصب

بقيح...))⁽⁷⁾.

(1) للنظام: 49/7، الموضح: 175/2.

(2) نفسه: 278/7.

(3) نفسه: 418/8.

(4) نفسه: 625/9.

(5) نفسه: 101/5.

(6) نفسه: 442/5.

(7) نفسه: 101/5.

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِيثارَ شَرِّرِ الْقَوِي يَرَى جَسَدَ الْـ □ مَعْرُوفٍ أُولَى بِالطِّبِّ مِنْ جَسَدِهِ

قال: ((نصب (إيثار) على المصدر، وعمل فيه (أثري) ومن رفع فعلى خبر

مبتدأ محذوف، والأول أقوى))⁽¹⁾، وعند شرحه قول المتنبي:

أَهْلًا بِدَارِ سَبَاكَ أَعْيَنُهَا □ أَبَعْدُ مَا بَانَ عَنْكَ خُرْدُهَا

ذكر ابن المستوفي الأوجه الإعرابية في لفظتي (أهلا) و(أبعد)، قال: ((انتصب

(أهلا) بمضمر تقديره جعل الله لك أهلا بتلك الدار، وقال ابن المستوفي: انتصب (أهلا)

على المفعول، وعاملها محذوف أي: لقيت أهلا... وقيل: ينتصب (أهلا) انتصاب

المصادر... وأما (أبعد) فيروى على ثلاثة أوجه: أحدها رفع الدال و(ما) نكرة

موصوفة، أي: لبعد شيء أبان عنك... والثاني: نصب الدال على المصدر، و(نخردها)

فاعل (بان)... والثالث: فتح الباء والدال وسكون العين على الاستفهام بمعنى

الإنكار))⁽²⁾.

والذي يبدو لي أن لفظة (أهلا) منصوبة على أنها مفعول به لفعل محذوف

تقديره: لقيت أهلا، أما لفظة (أبعد) فهي مرفوعة على أنها مبتدأ و(ما) نكرة موصوفة،

تقديرها: لبعد شيء أبان عنك.

(1) النظام: 442/5.

(2) نفسه: 408-407/6.

المبحث الرابع: حروف المعاني

((إن من أهم معيزات اللغة العربية وخصائصها وأسرار جمالها هو تعدد معاني حروفها، فلا بد من معرفة معاني حروفها، وإتقان استعمالها لمن يتحرى دقة التعبير، ويتوخى تحقق الفائدة المعنوية منها، لأن العمل للمعنى والمعاني تؤدي بالحروف))⁽¹⁾.

((إن حروف المعاني أساس من أهم الأسس في تركيب الكلام، وهي العامل الأول من عوامل الإعراب عند الذين يعنون بأمر العامل من علماء العربية؛ ودرسها مدخل لدرس الجملة من حيث تركيبها وترتيب أجزائها والمعاني التي تختلف وتتغير بتغيير مواقع ألفاظها المفردة))⁽²⁾.

((ولو أنك ألقيت نظرة على بعض كتب النحو لرأيت النجاة يسوقون معاني الحروف، ومنها حروف الجر أو الإضافة أو الصفات، ويقولون أن لباء تنيد الإلصاق، وعلى تنيد الاستعلاء.. ويضيفون إلى هذه المعاني الأصلية عدة معان أخرى قد تؤول إلى المعاني الأصلية وقد لا تؤول إليها...))⁽³⁾.

وقد أولى ابن المستوفي هذا النوع من الألفاظ عناية واضحة منبها على معانيها للمتعددة، بحسب ارتباطها في الكلام، فقد وقف على الكثير من هذه الحروف، وهي: اللام، والباء، والفاء، وربما، من، إلى، ما، لا،...

وسأعرض في هذا المبحث أهم الحروف التي نبه عليها ابن المستوفي مقسمها أربعا أقسام: الحروف الأحادية، والثنائية، والثلاثية، والرابعة.

1. الحروف الأحادية:

أولى ابن المستوفي هذه الحروف عناية كبيرة، ومنها اللباء، والفاء، واللام، ولهذه الحروف خصائص كثيرة⁽⁴⁾.

(1) نحو للتيسير دراسة ونقد منهجي: د. أحمد عبد الستار الجوارى، ط2، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1404هـ-1984: 47.

(2) نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1407هـ-1987: المنتمة (4).

(3) تتاب حروف الجر في لغة القرآن: 8.

(4) دراسات في الأصول النحوية: د. مصطفى النحاس، ط1، شركة الربيعان، الكويت، 1399هـ-1971: 26-30.

- ربط الأسماء بالأفعال والسماء بالأسماء، والجمل بالجمل تعبيراً عن علاقة سياقية.
- كثرة دوراتها في الكلام.
- عدم دخولها في دول تصريفي.
- كونها مبنية إطلافاً.
- تنوعها بين متصل ومنفصل.
- لزومها موقعا معينا في السياق.
- عدم قبولها خصائص الاسم أو الفعل مجتمعة.

‖ الباء:

للباء أربعة عشر معنى⁽¹⁾: الإلصاق، والتعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية (مكانية أو زمانية)، والبدل، والمقابلة، والمجازة، والاستعلاء، والتبويض، والقسم، والغاية، والتوكيد.

وقد ذكر ابن المستوفي ثلاثة معانٍ في كتابه، هي: التعدية والظرفية والتوكيد:

1. باء التعدية:

وتسمى باء النقل أيضا، وهي للمعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا، وأكثر ما تعدي الفعل للفاصل، تقول: ذهب محمد، ذهبت بمحمد وأذهبت⁽²⁾.

وذكر ابن المستوفي (باء التعدية) عند شرحه قول أبي تمام:

رَيْبُ دَهْرٍ أَصَمَّ دُونَ الْعِتَابِ □ مُرْصِدٌ بِالْأَوْجَالِ وَالْأَوْصَابِ

قال: ((مرصد: أي معد بالاوجال، والباء للتعدية، وهو مفعول أي يجعل الأوجال

رصدًا))⁽³⁾.

(1) تم الكلام عليها في مباحث الزيادة: 208-209.

(2) المفردات النحوية.

(3) النظام: 166/3.

2. الباء الظرفية:

قد تكون هذه للباء زمانية أو مكانية، وذكر ابن المستوفي للباء الظرفية، عند شرحه قول المتنبي:

وَأَمَسَتْ تُخَيِّرُنَا بِالنَّقَابِ □ وَاذِي الْمِيَاهِ وَوَادِي الْقُرَى

قال: ((وقد روي (بالنقاب بوادي للمياه) ويكون بدلا، وقد عاد العامل في المبدل منه، ويجوز أن تكون (الباء) فيهما غير مبدل، كأنه قال: تعلمنا بهذا الموضع بوادي المياه ووادي القرى، وتكون (الباء) في (النقاب) بمعنى الظرفية..))⁽¹⁾
والذي يبدو لي أن الباء في قوله (بالنقاب) تدل على الظرف المكاني، لأن النقاب موضع.

II الفاء:

هي من الحروف ذات الأصل الواحد⁽²⁾، وترد لفاء عند لنحاء⁽³⁾ على ثلاثة أوجه: عاطفة، وجوابية، وزائدة، ولعاطفة تفيد الترتيب، ولتعقيب.. وقد نكر ابن المستوفي من معاني لفاء: التعقيب، وإرادة الجزاء.

1. فاء التعقيب:

قال ابن هشام: ((التعقيب: وهو كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فواد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة..))⁽⁴⁾
وقد ذكر ابن المستوفي أن لفاء تأتي للتعقيب عند شرحه قول أبي تمام:

(1) للنظام: 456/1.

(2) ينظر: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986: 179.

(3) للجنى لداني: 121، بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، غني بتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي، بيروت، دت: 195/1، مغني اللبيب: 342/1 وما بعدها، المفردات النحوية: 116، إذ نكر أنها ترد على وجهين هما: عاطفة ورابطة.

(4) مغني اللبيب: 326/1، المفردات النحوية: 116.

وَلَمْ أَتَّجِمَّ رَبِّ دَهْرِي بِرَأْيِهِ □ قَلَمَ يَجْتَمِعُ لِي رَأْيُهُ وَالتَّوَابِ⁽¹⁾

قال: ((... وأتى بالفاء وهي أولى من الواو؛ لأن فيها نوعاً من التعليل، وفيها تعقيب))⁽²⁾.

2. الفاء الدالة على إرادة الجزاء:

ذكر ابن المستوفي أن لفاء تدل على الجزاء عند شرحه قول أبي تمام:

لَا تَنْسِينَ تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا □ سَمَّيْتَ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسِي

قال: ((قوله (لا تنسين تلك العهود فإنما)، يحسن أن يروى بالفاء والواو؛ لأن المعنى يحتمل وجهين كما تقول: لا تقرب خير فإنما هي حمى وناقض، فالواو والفاء يصلحان في هذا الموضع، إلا أن الفاء تدل على إرادة الجزاء، كأنه قال: لا تنسين تلك العهود فإن وصيتك باجتناب النسيان فإنما تلك لشيمة تعرف منك، فالجملة الثانية متعلقة بالأولى))⁽³⁾.

□ اللام:

ترد على ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة⁽⁴⁾.

ومن معاني اللام التي ذكرها ابن المستوفي: لام الإساءة، ولام أجل، ولام الاستغاثة.

1. لام الإساءة:

ذكر ابن المستوفي هذه اللام عند شرحه قول المتنبي:

لِأَحْيِي أَنْ يَمَلُّوا □ بِالصَّافِيَاتِ الْأَكُوبِ

(1) رواية الصولي والتبريزي (ولم أتسقط) مكان (ولم أتجهم).

(2) النظام: 164/3.

(3) نفسه: 236/9.

(4) معني اللبيب: 409/1.

قال: ((اللام ها هنا بمعنى الإماعة، تقول: للمريض الفطر، أي يجوز له أن يفطر، وهذا يقول: لا صدق لي أن تعرضوا عليّ الكؤوس عند المناامة، ولكن عليّ أن أرى أمر نفسي، فإن كان ما يعرضونه عليّ مستوقفاً أجبته إليه..))⁽¹⁾.

2. لام أجل:

نكر ابن المصنوف هذه اللام عند شرحه قول المتنبي:

لَأَيِّ صُرُوفِ الدَّهْرِ فِيهِ نَعَاتِبُ □ وَأَيُّ رَزَايَاهُ بِسُورِ نَطَالِبُ

قال: ((وكان الأستاذ أبو بكر يذهب إلى أن اللام هي لام أجل، يريد: لأجل أي صرف من صروف الدهر نعاتب إخواننا..))⁽²⁾.

والذي يبدو لي أن هذه اللام هي لام التعليل نفسها، كقوله تعالى ﴿وَأِلَّاهُ لِحُبِّ

الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾⁽³⁾، أي: وإنه من أجل حب المال لبخيل⁽⁴⁾.

3. لام الاستغاة:

قال الجرجاني: ((اعلم أن اللام تدخل للاستغاة أو للتعجب، فالاستغاة كقولهم: يا لزيد للخطب الجليل.. فإذا قيل: (يا لزيد للخطب الجليل) فكانه: أدعو زيدا للخطب الجليل))⁽⁵⁾.

وقد نكر ابن المصنوف لام الاستغاة عند شرحه قول المتنبي:

صِحِّحْ يَا لِحُلْهُمَةِ تُجْبِكُ وَإِلْمَا □ أَشْفَارُ عَيْنِكَ ذَابِلٌ وَمُهْتَدٌ⁽⁶⁾

(1) النظام: 99/4.

(2) نفسه: 100/4.

(3) سورة العاديات: الآية 8.

(4) مغني للبيب: 412/1.

(5) المقصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد

للنشر، بغداد، 1982: 788/2.

(6) أنفرد أبو الفتح برواية (تجبك) مكان (تترك).

قال: ((اللام في (يا لجهمة) لام الاستغاثة...))⁽¹⁾.

2. الحروف الثنائية:

الحروف ذات الأصل الثنائي، تكون على ضربين⁽²⁾: متفق عليه، ومختلف فيه، وذكر المرادي أن عددها ثلاثة وثلاثون حرفاً⁽³⁾، وتختلف معانيها بحسب دورانها في التراكيب، وقد نكر ابن المستوفي الحروف الثنائية وما نلت عليه من معاني، ومن للحروف التي نكرها في شرحه: من، وما، وأو، ولا.

|| من:

تأتي على خمسة عشر وجهاً⁽⁴⁾: ابتداء الغاية، والتبعيض، وبيان الجنس، والتعليل، والبذل، ومرادفة عن، ومرادفة للباء، ومرادفة في، وموافقة عند، ومرادفة ربما، ومرادفة على، والفصل، والغاية، والتخصيص على العموم، وتوكيد العموم، وقد نكر ابن المستوفي من معانيها ابتداء الغاية⁽⁵⁾، والتبعيض، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَحَاسِدٍ لَا يَفِيْقُ قُلْتُ لَهُ □ مِّنْ صَابٍ قَوْلٍ يُرْدِي وَمِنْ سَلْعِهِ⁽⁶⁾

قال: ((..(من) للتبعيض...))⁽⁷⁾.

|| ما:

تأتي على وجهين: اسمية وحرفية، والذي يهمنا من هذين الوجهين هو (ما) الحرفية، إذ تأتي على ثلاثة أوجه⁽⁸⁾:

(1) للنظام: 45/7.

(2) العربية لفصحى نحو بناء لغوي جديد: 179.

(3) الجنى الداني: 209.

(4) مغني اللبيب: 608/1 وما بعدها.

(5) للنظام: 455/6.

(6) رواية للتبريزي (يدمي) مكان (يردي).

(7) للنظام: 217/10.

(8) مغني اللبيب: 582/1 وما بعدها، للمفردات النحوية: 174-175.

1. (ما) النافية:

نكر ابن المستوفي (ما) للنافية عند شرحه قول أبي تمام:

فما أنت من رجح ربع قوى □ سألت لربا وربع خلاء

قال نقلنا عن أبي العلاء: ((.. (ما) في قوله (ما أنت) نفي مثلها في الحديث (وما

أنا من ود ولا ود مني))⁽¹⁾

2. (ما) المصدرية:

عند شرحه قول المتنبي:

أقل سلامي حباً ما خف عنكم □ وأسكت كيما لا يكون جواب

قال: ((نصب حب) على المفجول له، و(ما) مصدرية))⁽²⁾، وقال: ((ولا يمتنع

أن تكون بمعنى الذي، وهو أجود...))⁽⁴⁾

والذي يبدو لي أن (ما) في قوله: (ما خف) موصولة بمعنى الذي.

3. (ما) الزائدة:

وهي نوعان: كافة وغير كافة.

وقد وردت عند ابن المستوفي (ما) للكافة، وهي أنواع⁽⁵⁾، ما ورد عند ابن

المستوفي (ما) للكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ(إن وأخواتها)، فعند

شرحه قول المتنبي:

(1) رواية الحديث كالآتي: (ما أنا من ند ولا لد مني)، لنهاية: 109/2، والند هو اللهو واللعب.

(2) للنظام: 303/1.

(3) نفسه: 341/4.

(4) نفسه: 342/4.

(5) تأتي (ما) للكافة على أنواع هي: 1. الكافة عن الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر،

وظال. 2. الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بـ(إن وأخواتها). 3. الكافة عن عمل

الجر وتتصل بأحرف وظروف، فالأحرف نحو: رب، والباء، ومن... والظروف نحو: بعد، وبين،

حيث... مغني للبيب: 588/1 وما بعدها.

وَكَثُرَ مِنَ الْمَسْكِ لَكِنَّمَا □ مَجَامِرَةُ الْأَسْ وَالْتَرَجِسُ

قال: ((ما) في قوله (لكنما) كافة، وإذا كانت كافة فهي حرف، وزعم بعض النحويين أنها كانت كافة فهي اسم نكرة..⁽¹⁾))⁽²⁾.

|| أو:

ثنائية البنية والأصل⁽³⁾، وحرف عطف باتفاق العلماء⁽⁴⁾، وله معان كثيرة ذكرها لنحاة انتهت إلى اثني عشر معنى⁽⁵⁾، هي: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والجمع المطلق، والإضراب، والتقسيم، ومعنى (إلا) في الاستثناء، ومعنى إلى، والتقريب، والشرطية، والتحقق، والتبعض، وقد ذكر ابن المستوفي أن (أو) تكون بمعنى (إلا) وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَأَيُّ مَرَامٍ عَنْهُ يَعْدُو نِيَابَتَهُ □ عَدَا أَوْ تَكَلَّ النَّاعِجَاتِ أَخَاشِبُهُ

قال: ((زروي: .. عدا أو يقل.. و(أو) هاهنا بمعنى إلا أن، أي: لا يصرف عنه بعد مرام إلا أن تحبس للناعجات أخاشب المرام..))⁽⁶⁾.

|| لا:

تأتي على ثلاثة أوجه هي⁽⁷⁾: نافية، ناهية، زائدة، وقد ذكر ابن المستوفي (لا) النافية عند شرحه قول المتنبي:

(1) زعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع (إن وأخواتها) اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التقدير والإبهام.. مغني لليبب: 589/1.

(2) ينظر: النظام: 400/9.

(3) الجنى للداني: 209.

(4) شرح للمع: ابن برهان العكبري (ت 456هـ)، دراسة وتحقيق فائز فارس، ط1، قسم التراث العربي، 1404هـ-1984: 247/1-250، للجنى للداني: 245، أوضح المسالك: 52/1.

(5) مغني لليبب: 131/1 وما بعدها.

(6) النظام: 59/3.

(7) المفردات النحوية: 149 وما بعدها.

وَعِنْدِي قَبَاطِيٌّ اهُمَامٍ وَمَالَةٌ □ وَعِنْدَهُمْ مِمَّا ظَفَرْتُ بِهِ الْجَحْدُ
 قال: ((.. وقوله: (وعندهم مما ظفرت به الجحد)، دعاء عليهم أن لا يرزقوا
 شيئا، حتى إذا قيل لهم: هل عندكم خير أو بر من هذا الممدوح؟ قالوا: لا، فذلك هو
 للجحد، لأن (لا) حرف نفى...))⁽¹⁾.

3. الحروف الثلاثية:

الحروف الثلاثية الأصل تكون على ضربين: متفق عليه، ومختلف فيه⁽²⁾، وقد
 أحصى لها المرادي ستة وثلاثين حرفا، ومن الحروف الثلاثية التي نكرها ابن المستوفي
 إلى ورب.

إلى:

حرف جر له ثمانية معان⁽³⁾: انتهاء للغاية والمعينة والتبيين ومرادفة اللام
 وموافقة في، والابتداء وموافقة عند، والتوكيد، وقد نكر ابن المستوفي معنى واحدا من
 معاني (إلى) وهو انتهاء الغاية، وذلك عند شرحه قول المتنبّي:

وَكَمْ وَكَمْ حَاجَةٌ سَمَحَتْ بِهَا □ أَقْرَبُ مِنِّي إِلَيَّ مَوْعِدُهَا⁽⁴⁾

قال: ((قوله (أقرب مني إلى موعدها) كلام متعقد يتعذر تحصيله وتعقده، إن
 (من) لابتداء الغاية، و(إلى) لانتهائها...))⁽⁵⁾.

رب:

حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى إسميته، .. ترد للتكثير كثيرا وللتقليل
 قليلا⁽⁶⁾، وقد نكر ابن المستوفي أنها تأتي للتقليل، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 208/7.

(2) الجني للداني: 300.

(3) ينظر: نفسه: 373، مغني اللبيب: 155/1-158، المنردات النحوية: 53-54.

(4) رواية أبي الفتح والواحد (وكم وكم).

(5) النظام: 455/6.

(6) مغني اللبيب: 265/1.

وَلَرُبَّمَا أَشْكَنَ نَكْبَةً حَادِثٍ □ نَكَاتٍ بِيَاطِنٍ صَبَحْتِهِ نُدُوبًا
قال: ((.. وجاء بـ(رُبَّمَا) وهي للتقليل..))⁽¹⁾، والذي أراه أنها تحتمل التقليل
والتكثير في هذا البيت.

4. الحروف الرباعية:

وتأتي على ضربين: متفق عليه ومختلف فيه، وعددها تسعة عشر حرفاً⁽²⁾، نكر
ابن المستوفي منها (كان)، وقد نكر ابن هشام⁽³⁾ أن لها أربعة معان، هي: التشبيه والشك
والظن، والتحقيق والتقريب، ومن معاني (كان) عند ابن المستوفي التشبيه، فعند شرحه
قول أبي تمام:

كَانَ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا كَانَ فَتَسْتَنِي □ إِلَى قَوْلِهِ الْأَسْمَاعُ وَهِيَ لَوَاغِبٌ⁽⁴⁾
قال: ((... وكان حرف تشبيه..))⁽⁵⁾.

والذي يبدو لي أن معنى التشبيه هو المعنى الأكثر شيوعاً، أما المعاني الأخرى
(الشك والظن والتحقيق والتقريب) فلم يذكرها ابن المستوفي، إذ اكتفى بمعنى التشبيه،
لأنه أصل معناه.

ومن الحروف الرباعية التي نكرها ابن المستوفي (حتى)، وهي جر معناه للغاية
في جميع الكلام⁽⁶⁾، وتستعمل على ثلاثة أوجه⁽⁷⁾: أن تكون حرفاً جارياً بمنزلة إلى، وأن
تكون عاطفة، وأن تكون حرف ابتداء، وقد نكر منها (حتى) للعاطفة، وذلك عند شرحه
قول المتنبي:

(1) النظام: 228/3.

(2) ينظر: معني لليبب: 380/1-381.

(3) ينظر: نفسه: 380/1-381.

(4) رولية الصولي والتبريزي (رواغب) مكان (لواغب).

(5) النظام: 163/3.

(6) ينظر: لجنى الداني: 498، معني لليبب: 244/1 وما بعدها.

(7) ينظر: لجنى الداني: 498.

الصَّوْمُ وَالْفِطْرُ وَالْأَعْيَادُ وَالْعَصْرُ □ مُنِيرَةٌ بِكَ حَتَّى الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
 قال نقلا عن أبي الفتح: ((ورفع (الشمس والقمر)؛ لأنه جعل (حتى) حرف عطف))⁽¹⁾.

(1) للنظام: 128/4، وينظر: للنسر: 117/2.

المبحث الخامس: مباحث نحوية متفرقة أولاً: عودة الضمير:

سار ابن المستوفي على القواعد النحوية العليمة في مسألة عودة الضمير، فلا يعود غالباً إلا على ما تقدم لفظه، لذا فضل عودة الضمير على ما تقدم لفظه صريحاً على عودته على ما لم ينكر صريحاً، ومن المسائل للنحوية التي عرضها ابن المستوفي في (عودة للضمير).

1. عودة الضمير على مذكور سابق:

نكر هذا عند شرحه قول للمتبي:

وَمَقَانِبٍ بِمَقَانِبِ⁽¹⁾ غَادَرْتَهَا □ أَقْوَاتٍ وَحَشٍ كُنُّ مِنْ أَقْوَاتِهَا

قال: ((.. والهاء في (غادرتها) تعود للمقانب (الأولى))⁽²⁾).

وعند شرحه قول للمتبي:

سَقَيْتَ مَنَابِتَهَا الَّتِي سَقَّتِ الْوَرَى □ بِيَدِي أَبِي أَيُوبَ خَيْرِ لِبَاتِهَا

قال: ((.. والهاء في (نباتها) عائدة على (المنابت))⁽³⁾).

وعند شرحه قول أبي تمام:

جَارِي إِلَيْهِ الْبَيْنُ وَصَلَ خَرِيدَةً □ مَاشَتْ إِلَيْهِ الْمَطْلَ مَشَى الْأَكْبَدِ

قال: ((وللهاء في (ماشت إليه) راجعة إلى (الوصل))⁽⁴⁾).

2. عودة الضمير على غير مذكور:

عند شرحه قول أبي تمام:

(1) المقانب: جمع مقنب، وهو ما بين للثلاثين إلى الأربعين، للنظام: 44/5.

(2) نفسه: 46/5.

(3) نفسه: 57/5.

(4) نفسه: 53/6.

أَهْمَتِ أَرْوَاحَهُ الْأَرْوَاحَ إِذْ شَرِعَتْ □ فَمَا تُرَدُّ لِرَيْبِ الدَّهْرِ عَنْهُ يَدُ
قال نقلا عن أبي زكريا: ((الهاء في (أرواحه) راجعة إلى المنهزم، كأنه أراد:
أرواح أصحابه، فلذلك حسن الجمع...))⁽¹⁾، وقال ابن المستوفي: ((وتبقى الهاء في (عنه)
على هذا الوجه⁽²⁾، غير عائدة على المذكور))⁽³⁾.

3. أثر الرواية في عودة الضمير:

عند شرحه قول أبي تمام:

مَا لِمَيْرِي خَاصٌّ فِي بَحْرِ الْهَوَى غُمْرٌ □ إِلَّا وَلِلْبَيْنِ مِنْهُ السَّهْلُ وَالْجَلْدُ
قال: ((ويروى (عمرا) بالنصب، والهاء في (منه) على الرواية الأولى تعود
على (عمر) وفي الثانية تعود على قوله (لامري) وينصب (عمرا) على الظرف، والأول
أولى، والثاني غير ممتنع))⁽⁴⁾.

4. ذكر الآراء في عودة الضمير دون ترجيح:

عند شرحه قول المتنبي:

مَا كَانَتْ الطَّرْمُ⁽⁵⁾ فِي عَجَاجَتِهَا □ إِلَّا بَعِيرًا أَضَلُّهُ نَاشِدُ
قال نقلا عن أبي الفتح: ((الهاء في (عجاجتها) عائدة على (الخيال)⁽⁶⁾))⁽⁷⁾.

5. ذكر الآراء في عودة الضمير مع الترجيح:

عند شرحه قول المتنبي:

(1) للنظام: 465/5.

(2) أي: على رواية: أهمت أرواحك الأرواح.

(3) للنظام: 465/5.

(4) نفسه: 454/5.

(5) اسم مدينة: ينظر: النظام: 227/7.

(6) لفظة (الخيال) وردت في البيت السابق لهذا البيت.

(7) للنظام: 427/7.

تَمَرَّمْتُ بِالْآفَاتِ حَتَّى تَرَكْتُهَا □ تَقُولُ أَمَاتَ الْمَوْتَ أَمْ دَعَرِ الدُّعْرُ
 قال: ((وإعادة الضمير في (تركها) و(تقول) إلى (الآفات) صحيح، ولا يجوز
 أن يعود إلى قوله (سلامتي)، لقرب العائد إلى المخبر عنه..))⁽¹⁾.

ثانياً: الممنوع من الصرف:

معنى الصرف:

يقول ابن هشام: ((والصرف: هو التتوين الدال على معنى يكون الاسم
 به أمكن.. وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاعل لهذا التتوين، ويستثنى من
 ذلك نحو (مسلمات) فإنه منصرف مع أنه فاعل له، إذ تتوينة لمقابلة نون جمع
 المنكر (سلم))⁽²⁾.

لقد تعرض ابن المستوفي للأسماء الممنوعة من الصرف ومنها:

1. عرفات:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَتَعَرَّفَتْ عَرَفَاتُ زَاخِرَةَ وَكَمْ □ يُخَصِّصُ كَدَاءَ مِنْهُ بِالْإِكْدَاءِ

قال نقلاً عن الصولي: ((عرفات: تصريف، وقد جاء في القرآن
 الكريم مصروفة، جعلت اسماً واحداً لمكان، وجاءت في بعض الشعر غير
 مصروفة أيضاً..))⁽³⁾.

والذي أراه صحيحاً أن (عرفات) مصروفة، لعدم وجود العلة المانعة من
 صرفها، أما مجيئها في الشعر غير مصروفة فهو بسبب الضرورة الشعرية.

(1) النظم: 7/9.

(2) توضيح المسالك: 140/3-141.

(3) النظم: 213/1.

2. عامر:

عند شرحه قول المتتبي:

وَأَطْمَعَ عَامِرَ الْبَقِيَا عَلَيَّهَا □ وَنَزَّهَا إِحْتِمَالُكَ وَالْوَقَارُ

قال: ((لم يصرف (عامر) لأنه ذهب إلى القبيلة))⁽¹⁾، والذي يبدو لي أن (عامر)

منعت من الصرف إذا أريد بها لقبيلة لوجود علتين: العلمية، والتأنيث، أما إذا كان اسماً لشخص فلم يمنع من الصرف، لوجود علة واحدة، وهذه غير كافية لمنعه من الصرف.

صرف ما لا ينصرف:

يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب⁽²⁾:

1. أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر، تقول: (رباً فاطمة وعمران وعمر..).
2. للتصغير للمزيل لأحد السببين، نحو: حُمَيْدٌ (تصغير (أحمد)).
3. إرادة التماسب كقراءة نافع واللكساني (سلاسل)⁽³⁾، (قوارير)⁽⁴⁾.
4. للضرورة.

ذكر ابن المستوفى ألفاظاً صرفت للضرورة ومنها:

1. زحل:

عند شرحه قول المتتبي:

زُحَلَّ عَلَى أَنْ الْكَوَاكِبَ قَوْمُهُ □ لَوْ كَانَ مِنْكَ لَكَانَ أَكْرَمَ مَعْشَرًا

قال: ((زحل: معدول عن (زاحل).. فيجب أن لا يصرف، وصرفه

للضرورة))⁽⁵⁾، وسبب منع (زحل) من الصرف هو العلمية والعدل.

(1) النظام: 326/8، وينظر: الموضح: 420/2.

(2) أوضح المسالك: 157-156/3.

(3) سورة الإنسان: الآية 4.

(4) سورة الإنسان: الآية 15.

(5) النظام: 130/9، وينظر: الموضح: 116/3.

2. تَماضِر، تَعُوب:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَعِبَ الشَّيْبُ بِالْفَارِقِ بَلْ جَد □ دُفَأَبِكِي تَماضِراً وَتَعُوباً

قال: ((الأجود أن يكون (تماضِر) و(تعوب) معرفتين، صرفهما للضرورة...))⁽¹⁾. وسبب منعهما من الصرف هو العلمية والتأنيث.

ثالثاً: العوامل:

تعد فكرة العوامل من المحاور الرئيسية التي قام عليها درس النحو، إذ ترتبط ارتباطاً مباشراً بظاهرة الإعراب، كما أنها ترصد العلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات للمعربة⁽²⁾.

ومعنى العامل: ((هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص))⁽³⁾.

إذ نلاحظ أن أواخر الكلم تختلف لاختلاف العوامل الداخلة عليها، وفكرة العامل في النحو قديمة⁽⁴⁾، فقد أخذ بها الخليل⁽⁵⁾، واتضحت معالمها في كتاب سيبويه. وقد قسم النحويون العوامل إلى: قياسية وسماعية ولفظية ومعنوية⁽⁶⁾. ووضعوا له شروطاً وأوصافاً⁽⁷⁾.

(1) للنظام: 228/2.

(2) أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مطبعة الشروق، حلب، 1979: 131.

(3) للتعريفات: 120.

(4) للخصائص: 110/1.

(5) مدرسة الكوفة: 261، دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: د. يتول قاسم ناصر، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، أفاق عربية، بغداد، 1999: 8.

(6) للخصائص: 110/1، الدراسات النحوية واللغوية عند الرمخشري: د. فاضل صالح السامرائي، دار النخيل، بغداد، 1390هـ-1971: 65-70.

(7) أبو البركات ابن الأثيري ودراساته للنحوية: د. فاضل السامرائي، ط1، دار الرسالة للطباعة، مطبعة اليرموك، بغداد، 1395هـ-1975: 244.

وعلى الرغم من إجماع البصريين والكوفيين على القول بالعمل، فقد ظهر من دعا إلى إلغاء نظرية العامل في النحو أمثال: قطرب⁽¹⁾، وابن مضاء القرطبي⁽²⁾.
والحق الذي لا مناص منه أن الكثير من علماء العربية أقرّوا فكرة العامل؛ لما له من تأثير فعال في الرفع والنصب والجر. والجزم.

أما ابن المستوفي فقد كان من العلماء الذين قالوا بنظرية العامل في النحو، إذ صرح به في غير موضع من كتابه، فعند شرحه قول أبي تمام:
أَمِنْ أَزْدِيَارِكَ فِي الدُّجَى الرُّقْبَاءُ □ إِذْ حَيْثُ أَنْتِ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ
قال نقلا عن أبي البقاء للعكبري: ((إذ: ظرف زمان ماض، والعمل فيه (أمن) أو (ازديارك) وهو مضاف إلى حيث...))⁽³⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

أَشَدُّ عَصْفِ الرِّيحِ يَسْبِقُهُ □ تَحْتِي مِنْ خَطْوِهَا تَأْيِيدُهَا
قال: ((تحتي: ظرف، والعمل ما دل عليه قوله (من خطوها))⁽⁴⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

صَبَّحَتْهُ بِسَلَاقَةٍ صَبَّحَتْهَا □ بِمَدَامَةِ الخَلْطَاءِ وَالتَّدْمَاءِ
قال: ((قوله: (بمدامة) بدل من (سلاقة) مع إعادة العامل...))⁽⁵⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِثَارَ شَرِّ القُوَى يَرَى جَسَدَ الـ □ نَمْعَرُوفٍ أَوْلَى بِالطَّبِّ مِنْ جَسَدِهِ

(1) الإيضاح في علل النحو: 70.

(2) الرد على النحاة: ابن مضاء للقرطبي (ت 592هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، نشر دار

المعارف، القاهرة، 76.

(3) النظام: 377/1.

(4) نفسه: 430/6.

(5) نفسه: 239/1.

قال: ((نصب (إيثار) على المصدر، وعمل فيه (أثري)⁽¹⁾، ومن رفع فعلى خبر مبتدأ محذوف، والأول أقوى...))⁽²⁾، وعند شرحه قول المتنبى:

وَأَصْرَعُ أَيُّ الْوَحْشِ قَفِيئُهُ بِهِ □ وَأَنْزِلُ عَنْهُ مِثْلَهُ حِينَ أَرْكَبُ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((في قوله: (وأصيرع أي الوحش) أي: منصوب بفعل محذوف تقديره أي الوحش اتبعت للفرس، ولا يجوز أن ينصب أي —(أصرع)؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله...))⁽³⁾.

والذي أراه أن ما نقله ابن للمستوفي فيه وهم، إذ ليس في الكلام ما يدل على الشرط، ولذلك فإن (أي) تكون منصوبة بـ(أصرع).

رابعا: كان وأخواتها

ثمة مسألتان في (كان وأخواتها) لا بد من الوقوف عليهما في كتاب النظام؛ إذ المسائل التي ذكرها ابن للمستوفي في (كان وأخواتها) كثيرة، ولكنني اخترت منها ما هو نادر ومهم، وهاتان المسألتان هما:

1. كان التامة.
2. تقديم خبر (ليس) على اسمها، وتقديم معموله عليه.

— كان التامة:

ترد (كان) في العربية على ثلاثة أقسام⁽⁴⁾:

1. ناقصة، تحتاج إلى مرفوع ومنصوب، كقوله تعالى ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾⁽⁵⁾.

(1) وردت (أثري) في قوله السابق وهو: أَثْرِي إِذْ جَفَأَتْهُ مَتَدًا • كُلُّ إِمْرِي لِأَجْرِي إِلَى مَتَدِهِ

(2) للنظام: 442/5.

(3) نفسه: 286/4، وينظر: للتبيان في شرح الديوان: أبو البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مصر، د.ت: 174/1.

(4) شرح ابن عقيل: 102/1، شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، ط11، مطبعة السعادة، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1963: 138.

(5) سورة الفرقان: من الآية 54.

2. تامة، تحتاج إلى مرفوع دون منصوب، كقوله تعالى ﴿وَأِنْ كَانَ

ذُو عُسْرَةٍ﴾⁽¹⁾.

3. زائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب، وشرط زيادتها أمران:

أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والآخر: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا

جارا ومجرورا، كقولك: (ما كان أحسن زيدا)، أصله: ما أحسن زيدا.

نكر ابن المستوفي أن (كان) بمعنى (وقع) ولا خبر لها، كما تقول: هذا إذا كان

بسرا أطيب منه رطبا)⁽²⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

غُرُوءَةٌ مُتَبِعٌ وَلَوْ كَانَ رَأْيِي □ لَمْ تَقْرُدْ بِهِ لَكَانَتْ سَلُوبًا

قال نقلا عن أبي العلاء: ((ويجوز رفع (رأي) على أن تكون (كان) بمعنى

(وقع)، ونصبه على أن يكون في (كان) ضمير))⁽³⁾، وقال ابن المستوفي معلقا على قول

أبي العلاء: ((النصب: أجود؛ لأنه إذا رفع جاز أن يقع رأي من غيره يتقرد وهو بعمله،

أو يحتاج إلى محذوف تقديره: لو وقع رأي منك، وأما إذا كانت ناقصة فيكون المعنى،

لو كان الذي رأيت رأيا لم تتقرد به...))⁽⁴⁾.

وعند شرحه قول المتنبّي:

فَإِنْ يَكُنِ الْعَلَقَ النَّفِيسَ فَقَدَانَةٌ □ فَمِنْ كَفِّ مِتْلَافٍ أَعْرَى وَهَوْبِ

قال نقلا عن الواحدي: ((من روى (تكن) بالفاء، فهو على مخاطبة سيف الدولة،

وينصب (العلق النفيس) بفعل مضمر، مثل الذي ظهر على تقدير: (فإن تكن) فقدمت

للعلق، نحو زيدا ضربته))⁽⁵⁾.

(1) سورة البقرة: من الآية 280.

(2) للنظام: 357/1، وينظر: الموضح: 130/1.

(3) للنظام: 253/2.

(4) نفسه: 253/2.

(5) نفسه: 267/3، وينظر: ديوان أبي الطيب المتنبّي بشرح الواحدي: 113/1، (نقلا عن النظام في

شرح شعر المتنبّي وأبي تمام).

قال ابن المستوفي: ((يجوز لمن روى (يكن) بالياء أن ترفع (العلق النفيس) ويجعل (يكن) تامة، و(فتنته) في موضع الحال، أو المفعول الثاني، والتقدير: فإن يوجد العلق النفيس مفقوداً، والأول أجود))⁽¹⁾.

- تقديم خبر (ليس) على اسمها:

ذهب للنحاة⁽²⁾ إلى جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، وبين الدكتور فاضل السامرائي سبب تقديم خبر (ليس) على اسمها، إذ قال: ((وأما قولنا (كان قائماً محمداً) فهو من باب تقديم للخبر على الاسم؛ للعناية به والاهتمام، وذلك كأن يكون محمداً مريضاً لا يقوى على القيام لمدة ثم قام، فتقدم الخبر على الاسم وتقول: (كان قائماً محمداً)، لأن للخبر هاهنا أولى بالاهتمام من الاسم...))⁽³⁾.

ونكر ابن المستوفي تقديم خبر (ليس) على اسمها، فعند شرحه قول المتنبّي:

وَشَيْخٌ فِي الشَّبَابِ وَآيِسٌ شَيْخاً □ يُسَمَّى كُلُّ مَنْ بَلَغَ الْمَشِيْبَا

قال: ((موضع (في الشباب) نصب على الحال، وتقدير م بعده: وليس كل من بلغ المشيب يسمى شيخاً، وهو تركيب غير حسن، وفيه تقديم خبر (ليس) على اسمها...))⁽⁴⁾.

خامساً: تعلق الجار والمجرور:

((يرى النحاة: أن الجار والمجرور ومثله للظرف لا بد أن يتعلق بفعل أو بما يشبه الفعل أو ما هو بمعناه، فالمتعلق بالفعل نحو: (سرت في الطريق) وشبه الفعل نحو: (أنا سائر في الطريق)، فهو متعلق باسم الفاعل وهو شبيه بالفعل، ومثله اسم المفعول وبقية المشتقات معنى (أين أنت)، بعدت.. فإن لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به، قدر له متعلق مناسب نحو: (هو في الدار) أي: كائن في الدار))⁽⁵⁾.

(1) للنظام: 267/3.

(2) الإنصاف: 163/1، شرح ابن عقيل: 97/1، شرح قطر الندى: 129.

(3) معاني النحو: د. فاضل السامرائي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، 1989: 108/3-109.

(4) للنظام: 191/4.

(5) معاني النحو: 109-108/3 (1991).

وقد ذكر ابن المستوفي مسألة تعلق الجار والمجرور في كتابه وهي:

1. تعلق الجار والمجرور بالفعل:

عند شرحه قول المتنبي:

سُقِيَتْ مَنَابِتُهَا الَّتِي سَقَّتِ الْوَرَى □ بِيَدَيِ أَبِي أَيُوبَ خَيْرَ لِبَاتِهَا

قال: ((إنّ الباء) في قوله (بيدي أبي أيوب) ليست متعلقة بقوله (سقى الورى)، وإنما هي متعلقة بقوله: (سقيت منابتها) أي: سقيت منابت هذه النفوس بيدي أبي أيوب...))⁽¹⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَدَلَتْ غُرُوبُ دُمُوعِهِ عَدَالَهُ □ بِسَوَاكِبِ قَتَدِنَ كُلِّ مُفْتَدٍ

قال: ((.. والباء: متعلقة بـ(عدلت))⁽²⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

عَيْدٌ بِأَيَّةِ حَالٍ عُدَّتْ يَنَا عَيْدُ □ بِمَا مَضَى أَمْ بِأَمْرِ فَيْكَ تَجْدِيدُ

قال: ((وقوله: (بما مضى) يجب أن تكون الباء متعلقة بقوله (عدت))⁽³⁾.

2. تعلق الجار والمجرور بمقدر مناسب:

إذا لم يكن في الجملة ما يصلح تعلقه به قدر له متعلق مناسب، وقد ذكر ابن

المستوفي هذا عند شرحه قول المتنبي:

وَخَرِقَ مَكَانَ الْعَيْسِ مِنْهُ مَكَائِنَا

مِنَ الْعَيْسِ فِيهِ وَاسِطُ الْكُورِ وَالظَّهْرُ

(1) للنظام: 58/5.

(2) نفسه: 51/6.

(3) للنظام: 293/7، للموضح: 306/2.

قال نقلًا عن أبي الفتح: ((وقوله: (فيه) حال من العيس، وهي معلقة بمحذوف، أي: من العيس كائنة فيه...))⁽¹⁾.

سادسًا: أثر الرواية في الإعراب

أشار ابن المستوفي في عدة مواضع من كتابه إلى اختلاف الرواية، الذي يترتب عليه اختلاف في الإعراب، إذ لم يكن مجرد ناقل روايات فحسب، بل كان ينقد الرواية من خلال وصفها مستعملًا عبارات نحو: للرواية المشهورة⁽²⁾، والرواية الصحيحة⁽³⁾، والأجود⁽⁴⁾، والأوضح⁽⁵⁾، وجائز وحسن⁽⁶⁾، وليس بجيد⁽⁷⁾.

وذكر ابن المستوفي أثر الرواية في الإعراب عند شرحه قول أبي تمام:

تَعَلَّمْ كَمْ اقْتَرَعَتْ صُدُورُ رِمَاحِهِ □ وَسُيُوفِهِ مِنْ بَلَدَةِ عَنْدَرَاءِ

قال: ((والرواية المشهورة (وسيوفه) بالرفع، والجر أجود معنى، لأنه لما جعل للرماح صدورًا صار الأولى أن يكون للمسيوف صدور؛ لأن استعماله للصدر للمسيوف أكثر من استعمالها للرماح، وكلا روايتي الرفع والجر في قوله (سيوفه) جائز حسن، والجر أحسن لما ذكرته))⁽⁸⁾.

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَقَدْ فَاتَ جَدُّكَ جِدُّ الْمُلُوكِ □ وَعَمْرُ أَبِيكَ حَدِيثُ الضِّيَاءِ

قال: ((وروي بنصب (جد) الثاني ورفع، أما النصب فمفعول (فات)، وأما الرفع فعلى البطل من (جذك))⁽⁹⁾.

(1) للنظام: 26/9، وينظر: الفسر: 174/1.

(2) نفسه: 218/1.

(3) نفسه: 157/6.

(4) نفسه: 286/1، 207/5.

(5) نفسه: 255/10.

(6) نفسه: 114/5.

(7) نفسه: 276/1.

(8) نفسه: 218/1.

(9) نفسه: 298/1.

وعند شرحه قول أبي تمام:

عِيُونَ حَفِظْنَ اللَّيْلَ فَيْكَ مُجْرَمًا □ وَأَعْطَيْنَهُ الدَّمْعَ الَّذِي كَانَ يُمْنَعُ

قال: ((ومن روى (وأعطينه) كانت للهاء عائدة على الليل، ويكون مفعول (يمنع) محذوفاً تقديره: الذي كان يمنعه.. ومن روى (وأعطيك) يكون قوله (يمنع) غير محتاج إلى حذف، وتقديره: للذي كان ممنوعاً))⁽¹⁾.

سابعاً: أقسام (ما) الاسمية:

تأتي (ما) الاسمية على عدة أوجه منها: للموصولة، والموصوفة، والتعجيبة، والاستفهامية.. ومن أقسام (ما) الاسمية عند ابن المعتوفى:

1. (ما) الموصولة:

عند شرحه قول المتنبي:

أَقْبَلُ سَلَامِي حُبًّا مَا خَفَّ عَنْكُمْ □ وَأَسْكْتُ كَيْمَا لَا يَكُونُ جَوَابُ

قال بعد ذكره أن (ما) في قوله: ((ما خف)) مصدرية: (قال أبو البقاء: ولا يمتنع أن تكون بمعنى (الذي) وهو أجود..))⁽²⁾.

2. (ما) الاستفهامية:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَمَا أَنْتَ مِنْ رَجَعِ رَيْعِ قَوَى □ سَأَلْتُ لَرِيًّا وَرَبِيعَ خَلَاءِ

ذكر أن (ما) نافية، ثم قال: ((.. ولا يمتنع أن تكون (ما) في قوله: (ما أنت) على معنى الاستفهام والإتكاف، كما نقول للرجل إذا رأيتَه يفعل شيئاً لم تجر عاداته بفعله، (ما أنت من هذا) أي: أي شيء أنت منه..))⁽³⁾.

(1) النظام: 103/10.

(2) نفسه: 332/4، وينظر: التبيان: 88/1.

(3) نفسه: 303/1.

3. (ما) التعجبية:

عند شرحه قول المتنبي:

وَفِي مَا قَارَعَ الحُطُوبَ وَمَا □ أَلْسَنِي بِالمَصَائِبِ السُّودِ

قال نقلا عن الواحدي: ((ويجوز أن تكون (ما) الثانية هاهنا للتعجب...))⁽¹⁾.

ثامنا: أقسام (ال):

تأتي (ال) على ثلاثة أوجه⁽²⁾:

الأول: أن تكون اسما موصولا بمعنى (الذي).

الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية، وجسمية.

الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة.

وقد ذكر ابن المعتز في النوعين الأول والثاني، فقد ذكر أن (ال) تأتي موصولة،

وذلك عند شرحه قول المتنبي:

العارفين بها كما عرفتهم □ والراكبين جدودهم أماتها

قال نقلا عن أبي الفتح: ((كان الوجه أن يقول: (والراكب جدودهم أماتها)، لأنه

في معنى الذين ركبت جدودهم أماتها، كما تقول: مررت بالقوم القائم أخوهم، أي: الذين

قام أخوهم، فقلت: (القائم) لأنك تقول (الذي قام)، وتقول: مررت بالقوم القائمين، لأنك

تقول: مررت بالقوم الذين قاموا...))⁽³⁾.

وعند شرحه قول المتنبي:

فَيَقْلِقُ مِنْهُ البَعِيدُ الأَنَاةَ □ وَيَفْضِبُ مِنْهُ البَطِيءُ القَصَبَ

(1) النظام: 315/6.

(2) مغني اللبيب: 106/1-109، للمفردات النحوية: 47 وما بعدها.

(3) النظام: 49/5.

قال نقلا عن القصباني⁽¹⁾: ((يجوز أن تكون لام التعريف في (البعيد) للعهد والجنس، فإن جعلناها للعهد كان (البعيد الأناة) هو سيف اللولة.. وإن جعلناها للجنس، فالمعنى فيقلق منه كل حليم..))⁽²⁾.

تاسعا: تركيب (ماذا):

تأتي في العربية على أوجه⁽³⁾:

أحدها: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) إشارة.

الثاني: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) موصولة.

الثالث: أن يكون (ماذا) كله استفهاما على التركيب.

الرابع: أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولا بمعنى الذي.

الخامس: أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة.

وقد ذكر ابن الممتوفي (ماذا) على الوجهين الثاني والثالث، فعند شرحه قول

لمنتبي:

وَمَاذَا بِمِصْرَ مِنَ الْمُضْحِكَاتِ □ وَلَكِنَّهُ ضَحِكٌ كَأَلْبَا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((يجوز أن يكون جعل (ماذا) اسما واحدا، ويجوز أن

يكون (ذا) بمعنى الذي))⁽⁴⁾، وإلى هذا للرأي ذهب للتبريزي⁽⁵⁾.

وللذي يبدو لي أن (ماذا) اسم واحد دال على معنى الاستفهام، وليس مركبا.

(1) هو الفضل بن محمد بن علي للقصباني البصري، عالم باللغة والأدب، من أهل البصرة ضرير،

له مؤلفات منها كتاب في النحو، والصفوة في أشعار العرب، توفي سنة 444هـ، ينظر ترجمته

في: بغية الوعاة: 246/2.

(2) للنظام: 77/4.

(3) معنى اللبيب: 576-579.

(4) للنظام: 470/1.

(5) للموضح: 185/1.

عاشرا: نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية:

من نواصب الفعل المضارع وقوعه بعد فاء السببية، إذا كانت مسبوقه بنفي محض أو طلب بالفعل ويشمل: الأمر والنهي، والتحضيض، والتمني، والترجي، والاستقهام، والدعاء، والعرض⁽¹⁾.

وقد ذكر ابن الممتوفي أن الفعل المضارع ينصب بـ(فاء) السببية إذا سبقت بـ(التمني)، فعند شرحه قول المتنبي:

يَا لَيْتَ بَاكِئَةً شَجَانِي دَمْعُهَا □ نَظَرْتُ إِلَيْكَ كَمَا نَظَرْتُ فَتَعَلِّرَا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((ونصب (فتعلرا) لأنه جواب التمني))⁽²⁾.

عاشرا: حكم (كل):

إن لفظ (كل) حكمه الإفراد والتذكير، وإن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها⁽³⁾.

وقد ذكر ابن الممتوفي أن لفظه (كل) كلمة تفيد العموم، فعند شرحه قول

المتنبي:

تَشْقُكُم بِفَتَاها كُلِّ سَلْهَبَةٍ □ وَالضَّرْبُ يَأْخُذُ مِنْكُمْ فَوْقَ مَا يَدْعُ

قال: ((.. وكل: كلمة تعم إذا أضيفت إلى المؤنث، كسبت منه للتأنيث، يقال: جاعتي كل امرأة، ولو قال: جاعني، لم يعبده غير أن التأنيث لبيّن وأحسن))⁽⁴⁾.

(1) ينظر: للمع في العربية: 221، وينظر: لغيره المخفية: ابن الخباز (ت 639هـ)، في شرح الدرر الألفية: ابن معط (ت 628هـ)، تحقيق حامد محمد العبدلي، ط1، دار الأبيار، بغداد، مطبعة العاني، 1410هـ-1990: 163/1، شرح قطر لندى: 71-76.

(2) النظام: 120/9، للموضح: 115/3.

(3) ينظر: أحكام كل ما عليه تدل: تقي الدين السبكي (ت 756هـ)، تحقيق د. طه محسن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2000: 30، معني للبيب: 8/1.

(4) النظام: 347/10، وينظر: الموضح: 265/3.

والذي يمكن أن نلاحظه في بيت للمتبي أن لفظة (كل) اكتسبت التانيث إذ إنها أضيفت إلى (سلبية) وهي مؤنث.
وعند شرحه قول المتبي:

ما تعرف العين فرقَ بينهما □ كلُّ خيالٍ وصائله نافذٌ
قال: ((كل: يستعمل في الإثنيين كما يستعمل في الجماعة، ولما قال: (ما تعرف العين فرق بينهما)، علم أنه يشير (بالكل) إليهما لا إلى جماعة غيرهما))⁽¹⁾، والذي يبدو لي أن تكون (كل) في قول المتبي واقعة على جميع الشخوص للقريبة من بني آدم، أي: كل الإثس خيالات.

حادي عشر: اسم الإشارة (ذا):

ذا: تكون أربعة أقسام⁽²⁾:

1. أن تكون اسم إشارة.
2. أن تكون موصولا بمعنى الذي.
3. أن تكون ملغاة، ومعنى الإلغاء هنا أن يتركب (ذا) ع (ما) فيصير المجموع اسما واحدا.
4. أن يكون (ذا) بمعنى صاحب.
5. وقد ذكر ابن المستوفي أن (ذا) يكون اسما للإشارة واسما موصولا، فعند شرحه قول لبي تمام:

وأرادوك بالبيات⁽³⁾ ومَن هـ □ ذا يُرادى مُتالعا⁽⁴⁾ وَعَسِيبا⁽⁵⁾

(1) النظم: 412/7.

(2) لجنى الدقي: 256-258.

(3) البيات: اسم موضع.

(4) جبلان.

(5) جبلان.

قال: ((قوله (ومن هذا) (هذا) هذا هاهنا في معنى الذي..))⁽¹⁾، وعند شرحه قول

المتنبي:

وَأَلْقَى الْقَمَّ الضَّحَاكَ أَعْلَمُ أَلَهُ □ قَرِيبٌ بِذِي الْكَفِّ الْمُقَدَّاةِ عَهْدُهُ

قال: ((ذي بمعنى هذي، يريد: أن القم إذا قبل كف الممدوح ظهر في المقبل

فرح وسرور وضحك، وهذا أحسن من أن يجعل (ذي) في معنى صاحب، كأنه قال:

بصاحب الكف المقداة يعني: للممدوح، وإن كان ذلك مائتفا فالوجه الأول هو

للتصواب))⁽²⁾.

وللذي يبدو لي أن الأمرين جائزان، أي: ورودها بمعنى اسم الإشارة، أو بمعنى

الاسم الموصول.

(1) النظام: 247/2-248.

(2) نفسه: 264/7-265، الموضح: 292/2.